مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

تشكلات الخبر

دراسة تطبيقية في ضوء النقد النحوي

د. صلاح أبوالوفا العادلي همام

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2023.212955.1687

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٢) العدد (٥٩) أبريل ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

تشكلات الخبر

دراسة تطبيقية في ضوء النقد النحوي

الملخص:

إنّ النقد على عمومه ليس بغريب في مجال العلوم الإنسانية؛ حيث لا نكاد نجد علمًا من العلوم أو فنًا من الفنون قد خلى من مظهر نقديّ أو نزعة نقدية في جانب أو أكثر من جوانبه؛ وذلك لحاجة هذه العلوم للوسيلة النقدية؛ حيث إنّها المنهج الأمثل في الوقوف على مواطن الضعف والخلل، والعمل على تصويبها أو تجنبها، وهذا حاصل في كلّ العلوم، ومنها الدراسات اللغوية.

ولا يخفى أن القاعدة النحوية تعدّ أهم معايير النقد القادرة على تقييم نصوص اللغة ونقدها، ومن هنا فقد صار النقدُ النحويُّ مصطلحًا من المصطلحات التي ذاع صيتُها في الدرس العربي الحديث، فرأيناه في النظريات النحوية الحديثة، خاصّة المهتمة باللسانيات وتماسك النصّ وغيرها، وتدور جُلّ معاني النقد في اللغة حول المناقشة والموازنة والجدل والفحص والحكم وتمييز الجيد من الرديء.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظي به موضوع النقد اللغوي والنحوي تحديدًا، فإنّ مفهوم النقد اصطلاحا لم يتحدد عند كثير من النقاد والدارسين، ومن هنا راح الكثير منهم يؤكد على صعوبة تحديده تحديدا علميا دقيقا، إلا أنه يمكن القول إنّ النقد هو فن تقويم الأعمال الأدبية والفنيّة وتحليلها تحليلا قائما على أساس علمي.

ولقد كان الجدل والنقاش وليدَ تأثير الثقافة الواردة إلى اللسان العربي، فتأثر النّحاة بالجدل الأرسطي، وبالأسلوب السوفسطائي، وأغرموا بعلم الكلام، وكانوا يواجهون رأي الخصم بالحجة، وعلى الرغم من ذلك فإننا نؤكّد القول بأن النقد عند العرب كان فطرياً، نابعا من قريحتهم السليمة، وسليقتهم العربية الصافية من شائبة اللحن.

وينقسم النقد عامّة إلى ثلاثة أنواع: النقد الأدبي، والنقد اللغوي، والنقد النحوي، فأمّا النقد النحوي – موضوع البحث– فهو المعنيُّ بما يوجهه الناقد من تعليقات وانتقادات للنحو العربي ومنهجيته، وكذلك معنيٌّ بالخلاف النحوي والجدل الدائر بين النحاة أنفسهم في مسائل النحو المختلفة.

وقد اقتصر البحث على تتبع المواقف النقدية التي توجَّهت للخبر بأنواعه في النحوي العربي، عارضا لآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم، ومرجحًا للرأي الصواب متى وجدت الحاجة إلى ذلك، وقد تبين للباحث ضرورة أن يتحلى النقد بالموضوعية والحيادية، بعيدا عن العصبية واتباع الهوى، حتى لا يقع صاحبه في مقصلة المتخصصين. **والله أسأل التوفيق والسداد.**

الكلمات المفتاحية: تشكلات، الخبر، النقد، النحو، الدراسات اللغوية، التطبيق، النظريات.

المقدمة

الحمدُ لله الذي خلق وهدى وعلّم؛ فأشرقَتْ سطور الكتب بوَصْفه فيها ورَسْمه، وكانت البدأةُ بحمده كافلةً بالتمام، فبحمده أبتدئ، وإيّاه أستهدي، وأمري إليه أفوّض، أحمدُه مستعيناً به على تيسير ما أحاوله، كما أحمده على جميع نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وعليه أعول في كتابة هذا البحث، والصلاة والسلام على أشرف خلقه، من ختم الله به المرسلين، وهدى به الحائرين، ورحم به الأولين والآخرين، وقال في حقه:" وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعالَمِينَ" الأنبياء ١٠٧، محمدٍ ابن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً وسلامًا يليقان بمقام حضرته، ويوجبان للمُصلّي والمُسَلِّم تمام شفاعته. وبعد

فإنّ النقد على عمومه ليس بغريب في مجال العلوم الإنسانية؛ حيث لا نكاد نجد علماً من العلوم أو فناً من الفنون قد خلى من مظهر نقديّ أو نزعة نقدية في جانب أو أكثر من جوانبه؛ وذلك لحاجة هذه العلوم للوسيلة النقدية؛ حيث إنّها المنهج الأمثل في الوقوف على مواطن الضعف والخلل، والعمل على تصويبها أو تجنبها، وهذا حاصل في كلّ العلوم؛ فالنقص من تمام طبيعة البشر أينما حلّ وارتّحل، ويتحدد نوع النقد تبعًا لنوع المجال العلمي أو الاجتماعي الذي وجد فيه. ويعدّ النقد اللغوي لونًا من ألوان النقد التي عرفها العرب، وهذا اللون يتنازعه أهل اللغة والبلاغة؛ فقد وصل إلينا جزءٌ كبيرٌ من النقد اللغوي ذو صلة بالنقد البلاغي؛ حيث جعل المتأخرون كثيرًا من مباحث النقد اللغوي في دائرة البلاغة، باعتبارها الوعاء الذي يحتوي فروع اللغة الأخرى من نحو وصرف ودلالة وغيرها، فضمّوا بعضها إلى المعاني، وألحقوا بعضها بالبديع، وهما من أقسام البلاغة الثلاثة، وثلاثتهم تعتمد اعتمادًا أصيلًا على القاعدة النحوية.

ولا يخفى أن القاعدة النحوية تعدّ أهم معايير النقد القادرة على تقييم نصوص اللغة ونقدها، فلابدّ لناقد الأدب واللغة والبلاغة من أن ينظر إلى النصّ الذي شرعه للنقد بالمنظور النحوي، ليرى مطابقة فقراته بجملها ومفرداتها لقوانين النحو وقواعده؛ وهذه

النظرة تُعرف عند النُقّاد على مختلف اختصاصاتهم اللغوية بالنظرة الأولى، والتي لا بُدَّ لها من حسّ نحوي؛ حيث إنّ النحو من العلوم المتأصِّلة في الحقل اللغوي والأدبي على حدٍ سواءٍ؛ قال ياقوت الحموي:" النحو في الأدب كالملح في الطعام؛ فكما لا يطيب الطعام إلا بالملح لا يصلح الأدب إلّا بالنحو."[١]، وقد بيّن سبب ذلك بقوله:" وحسبُك من شرف هذا العلم، أنّ كلّ علم على الإطلاق مفتقر إلى معرفته، محتاج إلى استعماله في محاورته، وأمّا صاحبه فغير مفتقر إلى غيره، وغير محتاج إلى الاعتضاد والاعتماد على سواه؛ فإنّ العلم إنّما هو باللسان، فإذا كان اللسان معوجّا متى يستقيم ما هو به؟ وإن أردت إقامة الدليل على شأن أهل هذا الشأن، وإيضاح فضلهم بالدلائل والبرهان، كنت كمن تكلّف دليلا على ضياء النهار، وإشراق الشمس وإحراق النار، فإن ذلك لا يخفى على الصامت من الحيوان فكيف الناطق، وعلى كلِّ كهّ فهّ، فكيف الحاذق."[٢]، فالنحو هو الضابط الدقيق، والمنظم الصحيح للعلاقات المعنوية بين الكلمات داخل التركيب، وهو الفكرة الواحدة الرابطة بين الجمل.[٣]

معنى النقد في اللغة:

صار النقدُ النحويُّ من المصطلحات التي ذاع صيتُها في الدرس العربي الحديث، فرأيناه في النظريات النحوية الحديثة، خاصّة المهتمة باللسانيات وتماسك النصّ وغيرها، وتدور جُلّ معاني النقد في اللغة حول المناقشة والموازنة والجدل، والفحص والحكم وتمييز الجيد من الرديء؛ فنقدُ الشيء وقوعُ الفساد فيه، وفي اللغة يعني اختيار الفصيح، قيل

١ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي(ت: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ١: ٢٨.

٢ معجم الأدباء، ١: ١٠.

٣ التأنيث في اللغة العربية، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ص ٢٥٧.

في المعجم الوسيط:" نقد الشيءُ نَقْدًا، أي: وَقع فِيهِ الْفساد، ... وانتقد الدَّرَاهِم قبضهَا وَأخرج مِنْهَا الزيف."[٤]، وقال صاحب الصّحاح:" ناقَدْتُ فلاناً، إذا ناقشته في الأمر، ونَقَدْتُ الدراهم وانْتَقَدْتُها، إذا أخرجتُ منها الزَيْفَ."[٥]، وقال ابن منظور:" النقْدُ تَمْيِيزُ الدراهِم وإعطاؤكَها إنساناً، وهو مَصْدَرُ نَقَدْتُه دراهِمَه، ونَقَدْتُه الدراهِمَ، ... ونقَدْتُ الدَّرَاهِمَ وانتَقَدْتُها إذا أَخْرَجْتُ مِنْهَا الزَّيْفَ، ... وناقدْتُ فُلَانًا إذا نَاقَشْتَهُ فِي الأَمر."[٦] ، أمّا صاحب مختار الصحاح، فقال:" وَنَقَدَ الدَّرَاهِمَ وَانْتَقَدَهَا، أي: أَخْرَجَ مِنْهَا الزَّيْفَ وَبَابُهُمَا نَصَرَ، ... وَنَاقَدَهُ نَاقَشَهُ فِي الْأَمْرِ."[٧]، لقريش السبق في هذا المجال، يقول السيوطي رحمه الله:" قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النُّطْق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانَة عما في النفس والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب."[٨]

النقد اصطلاحًا:

مفهوم النّقد من المفاهيم التي حظيّت بالكثير من الاهتمام في كافّة المناحي، خاصة في مجال النقد الأدبي واللغوي منها، وبالرغم من ذلك الاهتمام إلا أنّ مفهوم النقد

---

٤ المعجم الوسيط، مجمع اللغة بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة، القاهرة، ٢: ٩٤٤، بدون.

٥ الصِّحَاح تاج اللغة وصِحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ٢: ٥٤٤.

٦ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور(ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٣: ٤٢٥.

٧ مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ص ٣١٧.

٨ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ١: ١٦٧.

اصطلاحًا لم يتحدد عند كثير من النقاد والدارسين، وقد ذهبوا إلى التأكيد على صعوبة تحديده تحديدًا علميًا دقيقًا، إلا أنه يمكن القول إنّ النقد هو فن تقويم الأعمال الأدبية والفنيّة وتحليلها تحليلًا قائمًا على أساس علمي، أو هو الفحص العلمي للنصوص الأدبية من حيث: المصدر والصحة والنشأة، وذلك من خلال الاستعانة بالعلوم التجريبيّة والإنسانية المختلفة؛ فهو استعمال منظّم للأدوات والوسائل من مختلف هذه العلوم والمناهج، أو بمفهوم أكثر وضوحًا هو عرض النص اللغوي نثرًا كان أو شعرًا على الميزان اللغوي، بأدواته المتعددة؛ لبيان المقصود منه، وتوضيح مواطنَ القوة والضعف فيه، وعليه فإننا لا نرى بعدًا بين المعنى المعجمي للنقد والمعنى الاصطلاحي له، وإنّما يدوران في فلكٍ واحد، لا يحيدان عنه.

ولقد كان الجدل والنقاش وليدَ تأثير الثقافة الواردة إلى اللسان العربي؛ حيث عُرف عن الإغريق اهتمامُهم بالفنون والآداب، والإعلاء من شأنها، وعلى الرغم من القول بأن النقد وليد تأثر الثقافة العربية بثقافات الجوار، إلا أننا نؤكد على أن النواة الأولى للنقد اللغوي تعدّ جانبًا من جوانب عناية العرب بلغتهم العربية، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها ومكانتها، والحفاظ على سلامتها، والبعد عنها من براثن اللحن؛ إذ هي لغة الكتاب المجيد، والحديث الشريف، وهما المصدران الرئيسان لها، إضافة إلى أقوال الصحابة وتابعيهم، والبلغاء والفصحاء من العرب أجمعين، مما أدّى إلى بزوغ نجم الحركة اللغوية والنحوية في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الأول، فرأينا كثيرًا من الدراسات حول القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، ولا يخفى كذلك أن الإسلام بات مهوى قلوب كثير من أصحاب الثقافات المختلفة، عربا أو مستعربين، مما توسّعت معه دائرته فشملت طوائف شتى من المجتمعات، مما حتّم عليها السعي الدؤوب إلى تعلُّمه وفهمه، ولزمهم كذلك اتْقان اللغة العربية؛ إذ هي الوسيلة والطريقة لفهم القرآن والحديث النبوي والأحكام والتعاليم الدينية، ومع التسليم بأن النحويين

قد تأثروا بالجدل الأرسطي، وبالأسلوب السوفسطائي، وأغرموا بعلم الكلام، وكانوا يواجهون رأي الخصم بالحجة، فإننا نؤكّد القول بأن النقد عند العرب كان فطرياً، نابعا من قريحتهم السليمة، وسليقتهم العربية الصافية من شائبة اللحن، والأمثلة على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها، ومع سلامة القريحة وصفاء السليقة، إلا أن النقد كان يسير وفق أسس ومعايير كانوا يشترطون وجودها للوصول إلى الحكم، ولم يكن يسير عفويًا، أو وفق أهواء وعصبية، بل إن النقد اللغوي كان حادًّا يميل إلى الصرامة والقوة بعد الحجة والدليل، يقول علي النجدي ناصف:" يُؤْثِر النقدُ اللغويُّ في مساجلاته المواجهة والصرامة، على المداراة والمجاملة، وقلما يرضى في مآخذه وأحكامه بما دون التجهيل والتخطئة، على تفاوتٍ في ذلك، من القول الهيّن الرفيق، إلى القول الذي لا رفق فيه ولا هينة."[٩] ، ويواصل واصفا تلك المحاولات بالصرامة فيقول:" وإذا تركنا مساجلات النقاد والأدباء، ورجعنا إلى كتب النحو واللغة والنقد، وجدنا فيها صرامة أيضا، ولكنها تدور حينا على التخطئة والإنكار، وتدور حينا آخر على الإحصاء والحصر."[10]

يمكن تقسيم النقد عامّة إلى ثلاثة أنواع: النقد الأدبي، والنقد اللغوي، والنقد النحوي، **ويُعدُّ الأول منها وهو النقد الأدبي** أكثر النقود انتشارًا وشهرةً في مجال الدراسات اللغوية، وقد أوردت كتب الأدب واللغة بصفة عامة كثيرًا من المساجلات والمجادلات والمناقشات الأدبية مما لا تُعدُّ ولا تحصى، ولا يعدُّ من قبيل المبالغة أو التعصب قولنا أن النبيَّ الكريم صلى الله عليه وسلم، هو أول من أدلى بدلوه في هذا الحقل، وذلك بوصفه بيت لبيد (من الطويل) [١١]:

٩ في النقد اللغوي، الأستاذ: علي النجدي ناصف، بحث منشور بمجلة رسالة الإسلام، مطبعة أحمد علي مخيمر، القاهرة، ط ١٩٨٥م، العدد الثاني، ص ١٦٨.

10 في النقد اللغوي، علي النجدي ناصف، العدد الثاني، ص ١٦٩.

١١ هو الشَّاعرُ المُخَضرَمُ الصَّحابيُّ لَبيدُ بنُ رَبيعةَ رَضيَ اللهُ عنه.

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ ...

وصفه بأنه أصدق كلمة قالها شاعر؛ فقد جاء في الحديث النبوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها الشَّاعِرُ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ: (أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ). وكادَ أُمَيَّةُ بنُ أَبِي الصَّلْتِ أنْ يُسْلِمَ."[١٢]، وقد تحفظ البعض على النصف الآخر من البيت (وكلُّ نعيم لا محالةَ زائل)، ويعدّ هذا الوصف من النبي صلى الله عليه وسلم نوعا من النقد، بل يعتبر أول من وضع أولى لبنات النقد الأدبيّ، والذي يحكم فيه الناقد على بيت من الشعر أو قصيدة كاملة بالجودة أو الرداءة وفق معايير رسمها في مخيلته الأدبية، يحتفظ بها في ذهنه أحيانًا ويفصح عنها أحيانًا أخرى حسب ما تقتضيه قريحته الأدبية، وقد سار على طريقته ناقد العرب قدامة ابن جعفر(ت: ٣٣٧هـ)، والذي ينتمي إلى هذا النوع من النقد، وقد توسّع في الحديث عنه، بتوظيفه لأدوات النقد الأدبي، بل واعتبر نفسه أول النقّاد العرب، وألّف كتابيه الخالدين " نقد الشعر" و" نقد النثر"، يقول قدامة:" العلم بالشعر ينقسم أقساماً، فقسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه، وقسم ينسب إلى علم قوافيه ومقاطعه، وقسم ينسب إلى علم غريبه ولغته، وقسم ينسب إلى علم معانيه والمقصد به، وقسم ينسب إلى علم جيده ورديئه، ... ولم أجدْ أحدًا وضع في نقد الشعر وتخليص جيده من رديئه كتابًا، وكان الكلام عندي في هذا القسم أولى بالشعر من سائر الأقسام المعدودة؛ لأنَّ علم الغريب والنحو وأغراض المعاني محتاج إليه في أصل الكلام العام للشعر والنثر، وليس

---

١٢ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥: ٤٢، رقم(٣٨٤١)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م،٤: ١٧٦٨، رقم(٢٢٥٦).

هو بأحدهما أولى منه بالآخر،..."[١٣]، **وأما النوع الثاني** من النقود وهو النقد اللغوي فإنّ الكلمة أو المسألة اللغوية هي مدار عنايته، وذلك من خلال سياقها البنوي داخل التركيب، وأوضح مثال على ذلك ما جاء عن ابن خالويه، والذي عرفت شخصيته اللغوية من خلال مؤلفاته؛ حيث إنه لم يكن مجرد ناقل لرأي غيره، بل كان يعرض الآراء ويبينها ويفندها ثم يختار ويرجح من بينها؛ مستدلا بما عنده من موفور المحفوظات وكثير الرواية من شواهد وبما كوَّنه من رأي، وقد جاء عنه منتقدًا لأبي الطّيب المتنبي حين أنشد سيف الدولة (من الطويل):

وفاؤكُما كالرّبْعِ أشجاهُ طاسِمُه بأن تُسعِدا والدّمعُ أشفاه ساجِمُهْ

قال له ابن خالويه، فيما يقول الرواة، ناقدًا منكرًا بعض ما جاء في هذا المطلع:" أتقول أشجاه، وإنَّما هي شجاه؟، يحسب أن الكلمة فعل ماض، وليس اسم تفضيل."[14]، وقد سار ابن رشيق القيرواني على درب ابن خالويه في نقده لهذا القول للمتنبي، مع اعترافه بالفضل والبراعة للمتنبي في الجودة والإحكام، وقد اعتبر ذلك نوعا من حبِّ الإغراب والثقة بالنفس، قال ابن رشيق:" وقد أربى أبو الطّيب على كلِّ شاعر في جودة فصول هذا الباب الثلاثة، إلا أنَّه ربَّما عقّد أوائل الأشعار ثقة بنفسه، وإعراباً عن الناس، ... فإن هذا يحتاج الأصمعي إلى أن يفسر معناه، ويقع له في الخروج ما كان تركه أولى به، وأشعر له، وإنما أدخله فيه حب الإغراب في باب التوليد."[١٥]، ولم يكتف بذلك، بل انتقده بشده واتَّهمه بالتكلف في قوله (من الوافر):

---

١٣ نقد الشعر، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج (ت: ٣٣٧هـ)، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ، ص ٢.

14 في النقد اللغوي، ٢: ١٦٨.

١٥ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني(ت: ٤٦٣ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ١: ٢٤٠.

أُحِبّكِ أوْ يَقُولوا جَرّ نَمْلٌ ثَبِيرًا أوِ ابنُ إبْراهِيمَ رِيعَا

فقال ابن رشيق:" فهذا من البشاعة والشناعة بحيث لا يخفى على أحد ..."[١٦]

ومهما يكن من أمر فإن المتنبي– وقد عُرف عنه الصلابة، وقوة الحجة– ، لم يهادن أو يتهاون في الردّ على ابن خالويه، فكان الردُّ منه قاسيًا عنيفًا، قال النجدي ناصف:" وما كان للمتنبي في الحال التي كان عليها، والظروف التي كان يعيش فيها بحضرة سيف الدولة: أن يتهاون أو يهادن في رد هذا الهجوم، الذي لا مسوغ له، ولهذا كان جوابه قاسياً عنيفاً، إذ قال له: اسكت، ليس هذا من علمك! إنَّما هو اسم لأفعل."[١٧]، **وأمّا النقد النحوي** فهو المعنيُّ بما يوجهه الناقد من تعليقات وانتقادات للنحو العربي ومنهجيته، وكذلك معنيٌّ بالخلاف النحوي والجدل الدائر بين النحاة أنفسهم في مسائل النحو المختلفة، وكتاب" الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين" لابن الأنباري هو خير مثال على ذلك، على أننا ننوه إلى أن بعض العلماء قد فطن إلى التفرقة بين النقد اللغوي والنقد الأدبي، يقول الأستاذ علي النجدي رحمه الله:" فليس النقد اللغوي في طبيعته خلافا في ارتياء رأي، أو جدالا في استنباط حكم، فيتسع مجال القول فيه، ويطول الأخذ والردّ حوله، بين المختلفين أو المجادلين، بما يجد كل من أسباب الفلج والإقناع، ولكنه نظرات في الأثر الأدبي، فمآخذ تؤخذ عليه من اللغة وعلومها، إن كان ثمَّةَ مآخذُ تؤخذ عليه، وليس مفروضا أن يكون الأديب دائماً بمنزلة العالم اللغوي: تفقها في اللغة، وإحاطة بعلومها، إحاطة تخصص وانقطاع، فإذا اختلف الناقد والأديب لم يكن ثمة اعتدال بينهما في الميزان، ولا تكافؤ في أسباب الحكم والنفاذ."[١٨]

الخبر ومسائل النقد النحوي:

لقد نشأ النحو العربي في ظل القرآن الكريم، والغاية من ورائه هو صيانة اللسان العربي من الوقوع في الخلل والزلل واللحن، ومعلوم أن الخلاف النحوي ارتبط ارتباطا

---

١٦ العمدة، ١: ٢٤٠.

١٧ في النقد اللغوي، ٢: ١٦٨.

١٨ في النقد اللغوي، ٢: ١٧١.

كبيرا باختلاف القراءات القرآنية؛ حيث إنها محورُ الخلاف النحوي ومؤلفاته واتجاهاته، ومنذ أول وهلة لظهور النحو العربي وتطوره، وجّهت له انتقادات كثيرة، شملت الأصول التي قام عليها، وقواعده وتفريعاته، وقد جاءت مذاهب النحاة فيها– في بدايتها– عفوية؛ ذلك أنها تشكل ردة فعل طبيعية لكل ما هو جديد، ثم ما لبثت أن تطورت تلك الانتقادات بظهور علم اللغة الحديث بأصوله ومناهجه، فوجدنا نقَّادًا اتّجهوا إلى قراءة التراث النحوي، وعملوا على إعادة بنائه وفق ما يتطلبه علم اللغة الحديث، ملتزمين بالموضوعية والعلمية، ووجدنا فريقًا آخر من النقّاد يلصقون بالنحو العربي مختلف أنواع التُّهم، مدّعين العلم والحياد وهم أبعد عن ذلك، وسوف يقوم البحث بتتبع المواقف النقدية التي توجَّهت للخبر بأنواعه في النحوي العربي.

النقد النحوي:

يجمل بالبحث أن يمهد للموضوع بالحديث عن نشأة النقد النحوي، والذي نشأ موازيًا لنشأ النحو ذاته، فهذا أعرابيٌّ يقف على باب الأخفش منتقدًا النحو وضبط الكلمات، قال أبو حيّان:" وقف أعرابيّ على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النّحو وما يدخل معه، فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا."[١٩]، فهذا نوع من النقد، وهذا آخر يسخر من قواعد النحو، ويضيق بها متعللا بنشأته على الفصحى في أرض العرب، فهم يتكلمون العربية بالسليقة، ولا حاجة لهم في تعلُّم ما ابتدعه النحاة من قواعد وأصول، قَالَ عِمارةُ الكَلْبِيّ فِي النَّحويّين (من الْبَسِيط):

مَاذَا لَقيتُ مِنَ الْمُسْتَعْرِبينَ وَمِنْ قِياسِ قَوْلِهِم هَذَا الَّذي ابْتَدَعوا

إنْ قُلْتُ قافِيَة بِكرًا يَكونُ لَها معنى يُخالِفُ مَا قَالُوا وَمَا وَضعوا

١٩ الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس(ت: نحو ٤٠٠هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ، ص ٢٥٣.

قَالُوا لحَنْتَ وَهَذَا الحرفُ مُنْحَفِضٌ وذاكَ نَصْبُ وَهَذَا الشيءُ يَرْتَفعُ

وَضَرْبوا بَيْنَ عَبْدِ اللهِ واجْتَهَدُوا وَبَيْنَ زَيْدٍ فَطالَ الضَّرْبَّ والوَجَعُ

تَكَلُّفٌ لَا تزالُ النّفسُ فِي تَعَبٍ مِنْهُ وَمَا فيهَ إنْ حصّلْتَ مُنْتَفَعُ

كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قدِ احْتَالُوا لمنطقِهِمْ وَبَيْنَ قُوْمٍ على إعرابِهِ طُبِعوا

إلى آخر قصيدته[٢٠]، فهذه السخريةُ ضربٌ من ضروب النقد، ألم يعبِّر عمارة عن انزعاجه وامتعاضه من هذا العلم؟ بلى، ألم ينتقد الإعراب وعلاماته وطرائقه وينتصر للغته التي يتحدثها بالفطرة والسليقة؟ بلى؛ حيث كان العربُ يستعمِلون لسانَهم عن سليقةٍ لم يحتاجوا معها أن يُبينوا قواعدَ نظمِه، مما يعدُّ نقدًا للنحاة، يقول الدكتور صابر أبو السعود:" القضايا التي أثارتها الأبيات توجّه نقدًا مباشرًا إلى النحاة، وهي تشير إلى ما يأتي:

أولا: الذين استعربوا أو طلبوا العربية من غير أهلها، أسسوا نحوًا ابتداعًا وليس قائمًا على السليقة، وهذا النحو في رأيه لا يمثل العربية، وليس انعكاسًا لها وإنّما هو من وضع عقول غريبة على العربية لا تمثلها ولا تعرب عن حقيقتها وسمتها. **ثانيا:** هؤلاء النحاة في رأيه يخطِّئون كل من تصدى لنحوهم بالنقد، وكلُّ من خالف هذا النحو فقد لحن وانحرف عن الصحة اللغوية، فسيفهم مصلت وسهامهم مسرعة دائما للمخالفين لقواعدهم، ولا يقبلون الرأي والرأي الآخر، وإنما هم جامدون، لا يأخذون من اللغة مرونتها ولا من اللسان

٢٠ الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي(ت: ٦٠٩هـ)، المحقق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ٢: ١٣١٩، وينظر: شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي(ت: ٦١٦هـ)، المحقق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ١: ٢٨٩، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري(ت: ١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١٩٩٧م، ٤: ١٤٤.

ليونته."[٢١]، ويقول الدكتور عبد الفتاح لاشين:" وكانت حلقات النحو يجلس إليها النحاة والأدباء والشعراء، وقد فرض النحاة أنفسهم على الشعراء أول الأمر، وقاوموهم، ولكنهم استسلموا لهم واضطروا أن يجاروهم طمعًا في تأييدهم."[٢٢]، ويؤكد لاشين على قوة النحاة وغلبتهم على الشعراء بقوله:" مما يدلّ على قوة سلطان النحاة وعظم نفوذهم على الشعراء، أنه قد دار بين الخليل بن أحمد ومحمد بن مناذر الشاعر البصري كلام، فقال الخليل: إنّما أنتم معشر الشعراء تبع لي، وأنا سكان السفينة، إن قرظتكم ورضيت قولكم نفقتم وإلا كسدتم، فقال ابن مناذر: والله لأقولنّ في الخليفة قصيدة أمتدحه بها ولا أحتاج إليك فيها عنده ولا إلى غيرك."[٢٣]

وهذان الأعرابيان ليسا الوحيدين اللَذَين قد ضاقا بهذا النحو وقواعده، بل تبعهما في ذلك كثير من الأعراب، وهذا الجاحظ يسلط سهام هجومه على النحاة متّهما إياهم بالتجارة والتكسب من وراء نحوهم، مما يعدُّ كذلك نوعًا من النقد اللاذع، يقول الجاحظ:" قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنّحو، فلمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّتْ حاجاتهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا

٢١ في نقد النحو العربي، د. صابر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١٩٨٨م، ٨- ٩.

٢٢ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، السعودية، ص ١٥، بدون تاريخ.

٢٣ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص ١٦، والمرقصات والمطربات، أبو الحسن على ابن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي(ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد حسين المهداوي، د. عدنان محمد آل طعمة، دار الفرات للثقافة والإعلام، العراق، ط ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م، ص ٦٤.

أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا."[٢٤]

وقد فتح الجاحظ بنقده هذا عيون النحاة واللغويين، فتلمسوا أخطاءه، وتعقبوا سقطاته، وترصدوا زلاته، فإذا حانت الفرصة فإنهم لا يتأخرون في الردّ عليه؛ لذا فقد رأينا ابن جنّي يسارع بانتقاد الجاحظ عند أول سقطة له والرد عليه، ذلك أن الجاحظ انتقد النحاة واتهمهم بتعارض قواعدهم، وعاب عليهم قولهم: لا تجتمع (أل) التعريف و(من) الجارة) في صيغة (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلى)، مثل: أكبر وكبرى، ووجه انتقاد الجاحظ هو ورود مثل ذلك في أشعار العرب، وقد أورد الجاحظ قول الأعشى (من الرجز):

فلستَ بالأكثرِ منهم حصىً وإنَّما العزةُ للكاثر

إذن كيف اجتمعا في قول الأعشى؟ وهنا تصدى ابن جنّي بالردّ عليه قائلا:" رحم الله أبا عثمان، أما إنّه لو علم أنّ(من) في هذا البيت ليست التي تصحب (أفعل) المبالغة، نحو: أحسن منك وأكرم منك، لضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ويعنو لسداده وصحته خصمه، وذلك أن(من) في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من النّاس حر، وهذا الفرس من الخيل كريم، فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحصى، ولست فيهم بالأكثر حصى، فاعرف ذلك."[٢٥]، فهذا ردٌّ قاسٍ من ابن جني، وفي الوقت نفسه فيه شرحٌ وافٍ للمسألة، وقد وردت أمثلة كثيرة لتلك الصدامات النقدية بين الشعراء من جانب، والنحاة واللغويين من جانب آخر، منها توجيه أشعار

٢٤ الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ(ت: ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤ هـ، ١: ٦٢- ٦٣.

٢٥ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م، ١: ١٨٥.

الجاهليين الذين يمثلون مرحلة من مراحل تطور اللغة، ويدخل في طور النقد النحوي تلك المحاولات التي بذلت وما زالت لتهذيب النحو وتيسيره عند القدماء، وكذلك لإصلاح النحو ونقد مناهج النحاة.

هذا ولم يكن ابن جني وحيدًا في مجال التصدّي لمن عاب على النحاة وأهل اللغة، وإنما هبّ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله مدافعا كذلك عن النحو والنحاة، ووجّه النقد لكل من نقد النحو وقواعده، بل إنه رأى أن الإعراض عن تعلُّم النحو وطرق الإعراب وأحوال الكلمات المعربة نوعٌ من الصدود عن القرآن الكريم وقراءاته ومعرفة دلالات السور والآيات، وها هو ذا يقول:" وأمَّا زهدُهم في النَّحو واحتقارُهم له، وإصغارُهم أمرَهُ، وتهاونُهم به، فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صَنيعهم في الذي تَقدَّم، وأَشْبَهُ بأن يكونَ صَدّاً عن كتابِ الله، وعن معرفةِ معانيه؛ ذاكَ لأَنهم لا يَجدِون بُدًّا من أنْ يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذا كان قد علم أن الألفاظ معلقة على مَعانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتحها، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها، وأنه المعيارُ الذي لا يتبيَّن نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يعرضَ عليه، والمقياسُ الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سَقيمٍ حتى يرجع إليه، لا يُنكِرُ ذلك إلاَّ من يُنكِر حِسَّه، وإلاَّ مَنْ غالطَ في الحقائقِ نَفْسَه."[٢٦]

ثمّ يتساءل رحمه الله عن عُذْر مَن تَهاونَ به وزَهِدَ فيه مع حاجته الشديدة إلى تعلّمه، قال:" ولو أنَّ هؤلاءِ القومَ إذْ تَرَكوا هذا الشأْنَ تركوهُ جُملة، وإذْ زَعَموا أنَّ قَدْرَ المُفْتَقَر إليه القليلُ منه، اقْتَصروا على ذلك القليل، فلم يأخذوا أنفسهم بالفتوى فيه، والتصرُّف فيما لم يتعلموا منه، ولم يَخُوضوا في التفسير، ولم يتعاطَوْا التأويلَ، لكانَ البلاءُ واحداً، ولكانوا إذْ لم يَبْنوا لم يَهْدِموا، وإذْ لم يصْلِحوا لمْ يَكونوا سَبباً للفَسادِ."[٢٧].

---

٢٦ كتاب دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ١: ٢٨.

٢٧ دلائل الإعجاز، ١: ٣٢.

ارتباط الإعراب بالنحو:

قضية الإعراب من أهم القضايا التي اهتمت بها العرب قديما؛ فهو علمٌ ذو قواعدَ وضوابطَ لا يحسنه كلُّ أحد، ولا يَمْهَر فيه إلا القلّة من النّاس، وهو في الأصل ملكة لسانيّة مكتسبة من البيئة؛ ولذلك كانت العرب تتحدّث العربيّة سليمة خالية من الخطأ واللحن بحكم الفطرة والسليقة والبيئة، يشهد لذلك قول شاعرهم أبي مروان النحوي:

ولَسْتُ بنَحْوِي يَلُوكُ لسانَه ولكن سليقيٌّ يقول فيعربُ

قال ابن قتيبة رحمه الله:" ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرّق بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحد منهما- إلا بالإعراب، ولو أن قائلا قال: هذا قاتل أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتل أخي بالإضافة، لدّل التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله، ولو أن قارئا قرأ: فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وَما يُعْلِنُونَ" يس ٧٦، وترك طريق الابتداء بـ(إنّا)، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أنّ) بالقول كما ينصبها بالظن، لقلب المعنى عن جهته، وأزاله عن طريقته، وجعل النبيّ، عليه السلام، محزونا لقولهم: إنّ الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمّده، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوّزوا فيه. وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:(لا يقتل قرشي صبرا بعد اليوم.)، فيمن رواه جزما أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا تقتل إن ارتدَّ، ولا يقتصّ منه إن قَتَل، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش: أنه لا يرتدّ منها أحدٌ عن الإسلام فيستحقّ القتل، أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين."[٢٨]

---

٢٨ تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١: ١٨، بدون.

لذا فلا غرو أن نجد كثيرا من الأدباء والمفسرين والشعراء قد بلغوا درجة التمكن من النحو واللغة، وقد أثر من مجالستهم للغويين عدد ليس بالقليل، فهذا ابن قتيبة الذي أوردنا له النصّ السابق كان متمكّنًا من النحو واللغة، وهذا الأزهري يذكر عددا منهم كان يجالس الأصمعي اللغوي الفذّ، قال:" ومنهم أَبُو حَاتِم السِّجِستاني، وَكَانَ أحد المتقدين، جَالس الْأَصْمَعِي، وَأَبا زيد وَأَبا عُبَيْدَة، وَله مؤلفات حسانٌ، وكتابٌ فِي (قراءات الْقُرْآن) جامعٌ،... وَقد جالسَه شِمر وَعبد الله بن مُسلم بن قُتَيبة ووثَّقاه."[٢٩]، ويذكر الدكتور عبد الفتاح لاشين أن ابن قتيبة – وهو البلاغي الأديب– يقف عند كثير من آيات القرآن الكريم موقف أهل اللغة لا يحيد عنه، يقول لاشين:" فنرى ابن قتيبة عند تلك الآيات يقف موقف اللغويين لا يزيد ولا ينقص، ولا يتعدى قول أهل اللغة، ولا يتجاوزه إلى ما في النظم من سبك، وما في التركيب من جمال، ولا ينظر إلى ما في الكلمات من إيحاءات، وتأملات ذهنية، ...، وقد يدقّق النظر في الآية فينظر إليها نظرة ذوق، ويتوسع فيها في الفهم، ويتعمق في المعاني، ويغفل المعاني الظاهرة، ولكن سرعان ما يضطرب في فهمه، وينكص على عقبه، ويرجع إلى أذواق اللغويين."[٣٠]، بل إن النحو تَمَلَّك عقول الخلفاء، فهذا هارون الرشيد الخليفة العبّاسي يبرر غرامه بالكسائي النحوي والجلوس معه بقوله:" النحو يستفرغني لأنني أستدلّ به على القرآن والشعر."[٣١]، وقد جاء هذا الردُّ في معرض مناقشة نحوية فقهية دارت بين أبي يوسف الفقيه(ت: ٢٨٢هـ) وهو قاضي هارون الرشيد وبين الكسائي، وقد ذكرها ياقوت الحموي بقوله:" دخل أبو يوسف القاضي على الرشيد وعنده الكسائي يحدثه، فقال: يا أمير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك، فقال

٢٩ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١: ٢٠.

٣٠ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص ٢٩.

٣١ معجم الأدباء، ٤: ١٧٤١.

الرشيد: النحو يستفرغني لأنني أستدلّ به على القرآن والشعر، فقال محمد بن الحسن أو أبو يوسف: إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلّما، والفقه إذا عرف الرجل منه جملة صار قاضيا، فقال الكسائي: أنا أفضل منك؛ لأني أُحسِن ما تُحسن، وأُحسِن ما لا تُحسن، ثم التفت إلى الرشيد وقال: إنْ رأى أميرُ المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسألة من الفقه، فضحك الرشيد وقال: أبلغت يا كسائي إلى هذا، ثم قال لأبي يوسف: أجبه، فقال الكسائي: ما تقول لرجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟، فقال أبو يوسف: إن دَخَلَتِ الدارَ طلقت، فقال الكسائي: خطأ، إذا فُتحت (أن) فقد وجب الأمر، وإذا كسرت فإنه لم يقع الطلاق بعد، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو."[٣٢]، وقد ذكر ياقوت أيضا عن الكسائي قوله:" اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمّ النحو ويقول: وما النحو؟ فقلت: – وأردت أن أعلمه فضل النحو– ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيّهما كنت تأخذ به؟، قال: آخذهما جميعا، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا، وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة؛ لأنه فعل ماض، وأمّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بالنصب فلا يؤخذ؛ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل:(وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ) الكهف: ٢٣، فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو."[٣٣]، وكان أبو يوسف بعدها لا يَدع أن يأتي الكسائي.[٣٤]

٣٢ معجم الأدباء، ٤: ١٧٤١.

٣٣ معجم الأدباء، ٤: ١٧٤١– ١٧٤٢.

٣٤ النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، سيف الدين شاكر نوري، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالي، العراق، ط ٢٠٠٦م، ص ٣٨.

ولأن الإعراب كان كلامَهم الذي نشؤوا عليه، فإنه لم يكن مصدر فخرهم، وإنما كانوا يتفاخرون بفصاحة اللسان وبلاغة البيان، وما تفاخر به أبو مروان إلا بعد ظهور اللحن وتقعيد القواعد الضابطة للسان عن الخطأ واللحن، وقد دعت الحاجة إلى ذلك؛ حتى يحافظوا على لُغتهم نقية خالصة من الشوائب، ويقيموا حولها الأسوار، ولقد بدأ اللحن قليلا خفيفا منذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، قال السيوطي:" واعلم أنَّ أول ما اختلّ من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الإعرابُ؛ لأن اللَّحْنَ ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال: أرْشِدُوا أخاكم فقد ضلَّ، والحديث عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا قرأ فلحن، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: " أرشدوا أخاكم."[٣٥]، قال أبو الطيب:" ... قال أبو بكر: لأن أقرأ فأُسْقِط أحبُّ إليَّ من أن أقرأ فألحن."[٣٦]، وقد أورد الإمام السيوطي كذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:" أنا النبيُّ لا كذِبْ أنا ابنُ عبدِ المطلِبْ أنا أعربُ العربِ ولدَتْنِي قريشٌ ونسبُنا في بني سعْدِ بنِ بكرٍ فأنَّى يأتِيني اللَّحْنُ."[٣٧]، وذكر أن كاتبًا لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه كتب إلى عمر فلحن، فكتب إليه عمر:" أن اضْرِبْ كاتبك سوطًا واحدًا."[٣٨]، ومما يُروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ على قوم

---

٣٥ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. ظ: المستدرك على الصحيحين، أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع(ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ٢: ٤٧٧.

٣٦ مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت: ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٣٤هـ- ٢٠٠٩م، ص ١٩.

٣٧ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِمْ مُبَشِّرُ بْنُ عُبَيْدٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ. ظ: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي(ت: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ٨: ٢١٨.

٣٨ المزهر، ٢: ٣٤١.

يسيئون الرمي فقرَّعهم فقالوا:" إنَّا قومٌ متعلمين"، فأعرض مغضبا وقال:" والله لخطؤكم في لسانكم أشدُّ علي من خطئكم في رميكم"[٣٩]. ومما لفت النظر إلى اللحن تسربه إلى قراءة الناس للقرآن, فقد قدم أعرابي في خلافة عمر فقال: من يقرئني شيئا مما أنزل على محمد؟، فأقرأه رجل سورة براءة بالجر في كلمة (رسوله) هكذا: (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ ... " التوبة آية ٣، فقال الأعرابي:" إن يكن الله بريئا من رسوله, فأنا أبرأ منه"، فبلغ عمرَ مقالةُ الأعرابي فدعاه، فقال: يا أمير المؤمنين, إنّي قدمت المدينة ... وقصَّ القصة فقال عمر:" ليس هكذا يا أعرابيُّ" فقال:" كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}، فقال الأعرابي:" وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم". فأمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالمٌ باللغة، ومرَّ عمر برجلين يرميان فقال أحدهما للآخر:" أسبت"، فقال عمر: سوء اللحن أشدُّ من سوء الرمي، فجعل إبدال الصاد سينا من اللحن، وتكاد قصة بنت أبي الأسود تكون المعْلم المشهور في تاريخ النحو: فقد دخل عليها أبوها في وقدة الحرِّ بالبصرة فقالت له: "يا أبت, ما أشدُّ الحر! رفعت (أشدُّ)، فظنها تسأله وتستفهم منه: أي زمان الحرِّ أشدُّ؟ فقال لها:" شهرا ناجر". فقالت:" يا أبت إنَّما أخبرتك ولم أسألْك".[٤٠]، فكان الواجب عليها حينئذ أن تقول: ما أشدَّ الحرَّ!.

وانتشرت جرثومة اللحن فأصابت الخاصة من أهل اللغة، حتى صاروا يعدون من لا يلحن، قال محي الدين درويش:" روى الزجاج في أماليه قال: أخبرنا أبو بكر محمد

٣٩ ظ: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، المحقق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ، ص ١٦.

٤٠ من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(ت: ١٤١٧هـ)، مكتبة الفكر، بيروت، ص ٨- ١٠، بدون، وينظر: البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م، ص ٨٦.

بن الحسن بن دريد قال: أخبرنا أبو حاتم السجستاني عن الأصمعي قال: أربعةٌ لم يلحنوا في جدٍّ ولا هزلٍ: الشَّعبي وعبدُ الملك ابن مروان والحجاجُ بن يوسف وابنُ القِرّيّة، والحجّاج أفصحهم."[٤١]

وتعدُّ المسألة الزنبورية بين سيبويه البصري، والكسائيّ الكوفيّ هي أولى المحاولات النقدية التي يمكن إدراجها تحت عباءة النقد النحوي، وقد أوردها ابن هشام في المغني، حيث قال:

" لما قدم سِيبَوَيْهِ على البرامكة، عزم يحيى بن خَالِد على الْجمع بَينه وبين الكسائيّ، فَجعل لذَلِك يَوْمًا، فَلَمَّا حضر سِيبَوَيْهِ تقدّم إِلَيْهِ الْفرّاء وَخلفُ[٤٢]، فَسَأَلَهُ خلف عَن مَسْأَلَة فَأجَاب فِيهَا، فَقَالَ لَهُ: أَخْطَأت، ثمَّ سَأَلَهُ ثَانِيَة، وثالثة وَهُوَ يجِيبه، وَيَقُول لَهُ: أَخْطَأت: فَقَالَ لَهُ سِيبَوَيْهِ: هَذ سوء أدب، فَأقبل عَلَيْهِ الْفرّاء فَقَالَ لَهُ: إِن فِي هَذَا الرجل حِدَّة وعجلة، ... فَقَالَ لستُ أكلّمكما حَتَّى يحضر صاحبكما، فَحَضَرَ الْكسَائي، فَقَالَ لَهُ الْكسَائي: تَسْأَلنِي أَو أَسأَلك؟ فَقَالَ لَهُ سِيبَوَيْهِ: سلْ أَنْت، فَسَأَلَهُ عَن هَذَا الْمِثَال (قَالَت الْعَرَب: قد كنت أَظنُّ أَنَّ الْعَقْرَب أَشدُّ لسعةً من الزنبور، فَإِذا هُوَ هِيَ، وَقَالُوا أَيْضا: فَإِذا هُوَ إِيَّاهَا، وَهَذَا هُوَ الْوَجْه الَّذِي أنكرهُ سِيبَوَيْهِ لما سَأَلَهُ الْكسَائي)، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ فاذا هُوَ هِيَ، وَلَا يجوز النصب، وَسَأَلَهُ عَن أَمْثَال ذَلِك نَحْو: خرجت فَإِذا عبد الله الْقَائِمُ أَو الْقَائِمَ،

---

٤١ إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت: ١٤٠٣هـ)، دار اليمامة، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ٤ ، ١٤١٥ هـ، ٥: ٢٤٢.

٤٢هو علي بن المبارك الأحمر الكوفي، تلميذ الكسائي، قال السيوطي رحمه الله:" الْأَحْمَر: أَرْبَعَة أشهرهم اثْنَان: خلف الْبَصْرِيّ، وَعلي بن المبارك بن الْحسن الْكُوفِي، وَالثَّالِث أبان بن عُثْمَان اللؤْلُؤِي، وَالرَّابِع أَبُو عَمْرو الشَّيْبَانِيّ إِسْحَاق بن مرار." بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ٢: ٣٨٩، بدون تاريخ، وينظر: مقدمة في النحو، خلف بن حيّان الأحمر البصري(ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ط ١٣٨١هـ- ١٩٦١م، ص ١٠.

فَقَالَ لَهُ كل ذَلِك بِالرَّفْع، فَقَالَ الْكسَائي: الْعَرَب ترفع كل ذَلِك وتنصب، فَقَالَ يحيى: قد اختلفتما وأنتما رَئِيسا بلديكما، فَمن يحكم بَيْنكُمَا؟ فَقَالَ لَهُ الْكسَائي: هَذِه الْعَرَب ببابك، قد سمع مِنْهُم أهل البلدين فيحضرون ويسألون، ... فأُحضروا فَوَافَقُوا الْكسَائي، فاستكان سِيبَوَيْهِ، فَأمر لَهُ يحيى بِعشْرَة آلَاف دِرْهَم فَخرج إِلَى فَارس فَأَقَامَ بهَا حَتَّى مَاتَ وَلم يعد إِلَى الْبَصْرَة، فَيُقَال: إِن الْعَرَب قد رشوا على ذَلِك، أَو إِنَّهُم علمُوا منزلَة الْكسَائي عِنْد الرشيد، ..."[٤٣]

ثم توالت فيما بعد النقود النحوية، على غرار ما جاء حول اختلافهم في الإعراب، أ هو حركة أم حرف؟، ثم بدأت مسائل النقد النحوي تتسلل داخل النحو كله، مما جعل النحاة يشددون في قبولهم للاختلافات النحوية في كثير من المسائل، يقول الإمام السيوطي:" ... أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، وهذا معلوم من أصول الشريعة، وأصولُ اللغة محمولة على أصول الشريعة، وقد صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص أبو علي فإن له مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكما آخر."[٤٤]، ثمّ إن أبا البركات الأنباري اهتدى إلى أصول هذا الفن بموازنته النقدية التي عقدها بين آراء المذهبين: البصري والكوفي، وقد اعتبر أبو البركات أنّ النقد النحوي (فن الجدل في النحو) اعتبره علماً قائماً بذاته، وأنه إنما ينظر في أصول هذا العلم (النحو)، ويوصّل لقوانينه، بل ويرى أنه أول من صنّف في هذا

٤٣ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ١: ١٢١- ١٢٢.

٤٤ الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه(الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ص ١٧٢.

الفن، قال أبو البركات:" ... ليكون أول ما صُنِّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل..."[٤٥]، وقال في موضع آخر:" وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين سألوني أن أُلخصّ لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب؛ لأنه لم يصنف عليه أحدٌ من السلف، ولا ألّف عليه أحد من الخلف."[٤٦]

ولم يحظ واحد من العلماء بمثل ما حظي به ابن مضـاء القرطبي صاحب كتاب " الردّ على النحاة " من الاهتمام، على اعتبار أنه عند كثير من اللغويين المحدثين المحاولة الوحيدة التي تتصل بمبدأ التيسير والإصلاح، وقد بدا ابن مضاء في كتابه هذا ناقدا النحاة في نظرية تقدير العوامل المحذوفة، فحاول هدم تلك النظرية من أساسها، وقد تصدّى للدفاع كوكبة من العلماء.

إلى أن وصلنا حديثًا إلى ما يسمى بحركة إحياء النحو، وذلك على يد إبراهيم مصطفى من خلال كتابه" إحياء النحو"، مشدّدًا على قضية إصلاح النحو وتيسيره، اعتمادًا على ما جاء عن الفرَّاء من آراء حول حمل المبنى على المعنى، وكذلك اعتمادًا على ما ذهب إليه ابن مضاء من تأكيده على إلغاء نظرية العامل، إلى غير ذلك من محاولات نقدية، مما يمكن إدراجها تحت النقد النحوي، وإن اختلفت التسميات في ذلك، فقد سماها البعض بتهذيب النحو، وآخرون أطلقوا عليها إصلاح النحو، وفريق ثالث سمّاها تيسير النحو، والرأي أنها تندرج تحت" النقد النحوي"؛ حيث جاءت في صورة كتب

٤٥ الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدّين الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، تحق: سعيد الأفغاني، ط الجامعة السورية، دمشق، ط ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، ص ٢٠.

٤٦ الإغراب في جدل الإعراب، ص ٢١.

مختصرة في التأليف النحوي دون الاقتراب من الأصول النظرية والمنهجية، تطرح الموضوعات النحوية، وتعالجها بالأسلوب العلمي.

الخبر لغة:

يدور المعنى اللغوي للخبر حول طلب السؤال عن شيء ليستخبره ويعلمه، جاء في اللسان:" وخَبُرْتُ بالأَمر، أَي: عَلِمْتُهُ، وخَبَرْتُ الأَمرَ أَخْبُرُهُ إِذا عَرَفْتُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، والخَبَرُ، وَاحِدُ الأَخبْار، ومَا أَتاك مِنْ نَبأ عَمَّنْ تَسْتَخْبِرُ، وَالْجَمْعُ أَخْبَارٌ، وجمع الجمع أَخابِير، يُقَالُ: تَخَبَّرَ الخَبَرَ واسْتَخْبَر إِذا سأَل عَنِ الأَخبْارِ لِيَعْرِفَهَا، ... كُلُّهُ: العِلْمُ بِالشَّيْءِ؛ تَقُولُ: لِي بِهِ خِبْرٌ، وَقَدْ خَبَرَهُ يَخْبُره خُبْراً وخُبْرَةً [خِبْرَةً] وخِبْراً واخْتَبَره وتَخَبَّرَهُ؛ يُقَالُ: مَنْ أَين خَبَرْتَ هَذَا الأَمر أَي مِنْ أَين عَلِمْتَ؟ وَقَوْلُهُمْ: لأَخْبُرَنَّ خُبْرَكَ أَي لأَعْلَمَنَّ عِلْمَك."[٤٧]

الخبر اصطلاحا:

قال ابن السراج:" الخبر هو: الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا, وبالخبر يقع التصديق والتكذيب."[٤٨]، عرّف ابن يعيش الخبر بقوله:" اعلم أن خبرَ المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا، والذي يدلّ على ذلك أن به يقع التصديقُ والتكذيبُ."[٤٩]، أمّا ابن هشام فعرّفه بقوله:" وَالْخَبَر هُوَ الْمسند الَّذِي تتمّ بِهِ مَعَ الْمُبْتَدَأ فَائِدَة."[٥٠]، وواصل كلامه شارحا:" فَخرج بِقَوْلِي الْمسند(الْفَاعِل)

٤٧ لسان العرب، ٤: ٢٢٦-٢٢٧، مادة (خ ب ر).

٤٨ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١: ٦٢، بدون.

٤٩ شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن علي، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م، ١: ٢٢٧.

٥٠ شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص ١١٧.

فِي نَحْو: أقائم الزيدان، فَإِنَّهُ وَإِن تمت بِهِ مَعَ الْمُبْتَدَأ الْفَائِدَة لكنه مُسْند إِلَيْهِ لَا مُسْند، وبقولي مَعَ الْمُبْتَدَأ نَحْو: قَامَ فِي قَوْلك قَامَ زيد."[51]، أمّا تعريف الشيخ خالد الأزهري، فقد جاء على هذا النحو:" والخبر هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور."[52]، وعليه فليس من الخبر فاعل الفعل؛ فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، وقد يكون جملة بشرط أن تكون مرتبطة بالمبتدأ، وإلا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه، ولو قلت: زيد قام عمرو لم يكن كلامًا.[53]

مسألة الرفع في الخبر:

أخذت مسألة الرفع منحًى نقديا بين النحاة، ومدار المسألة هل الرفع علم الفاعل أم أنه علم المبتدأ والخبر؟ قال ابن الحاجب:" الإعراب: ما اختلف آخره به ليدلّ على المعاني المعتورة عليه، وأنواعه: رفع، ونصب، وجرّ، فالرّفع: علم الفاعليّة، ..."[٥٤]، فهو هنا يذكر أن الرفع علم الفاعلية، أما ابن يعيش فقد ذكر قول الزمخشري الذي لم يكتف

---

51 شرح قطر الندى، ص ١١٧.

52 شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقّاد(ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ١: ١٩٨.

53 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ١: ١٨٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبَّان(ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ١: ٢٨٤، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت: ٦٨٦هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠ م، ١: ٧٧.

٥٤ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر الإسنوي(ت: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص ١١.

بالقول بأن الرفع علم الفاعلية بل ألحق المبتدأ والخبر بالفاعل، بقوله:" ... هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى؛ فالرفع علم الفاعلية, والفاعل واحدٌ ليس إلا، وأما المبتدأ, وخبره, وخبر(إن وأخواتها), و(لا التي لنفي الجنس), و(اسم ما ولا المشبهتين بليس), فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب."[٥٥]، وعليه فيكون موافقا للزمخشري فيما ذهب، في حين خالفه سيبويه وابن السّرّاج، قال ابن يعيش:" فالرفع علمُ الفاعلية، فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات، لا سِيَّما المبتدأ المُشارِكِه في الإخبار عنه؛ وذلك لأنّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الإعراب الكلامَ، من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الإعراب إنّما احتُمل للفرق بين المعاني، التي لولاها وقع لَبْسٌ، فالرفعُ إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولًا؛ ورفعُ المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخْشَى التباسه، بل لضرب من الاستحسان، والتشبيه بالفاعل، من حيث كان كل واحد منهما مُخْبَرًا عنه؛ وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر، وذهب سيبويه، وابن السرّاج، إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأوّل، والأصل في استحقاق الرفع؛ وغيرَهما من المرفوعات محمولٌ عليهما."[٥٦]

مسألة استواء الخبر مع المبتدأ في التعريف أو النكرة الصالحة للابتداء:

من الأمور التي استقرّ عليها النحاة أن الأصل في المبتدأ التعريفُ، والأصل في الخبر التنكيرُ؛ فغاية الكلام حصولُ الفائدة، والمبتدأ اسم مخبَرٌ عنه، والإخبار عن غير معيّن لا يفيد، قال صاحب كتاب(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد):" إنّما كان الأصل في المبتدأ التعريف لوجهين: أحدهما: أن الغرض بالكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر

٥٥ شرح المفصل، ١: ١٩٦.

٥٦ شرح المفصل، ١: ١٩٨– ١٩٩، والدّمقس المفتِل النحو وتضافر العلوم، د. وحيد الدين طاهر، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٢٠م، ص ١٤٤.

عنه، والإخبار عن معين لا يفيد. الثاني: أن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور العامة الكلية قلَّ أن يجهلها واحدٌ، وإنّما تُجهل الأمورُ الجزئية، فلو قلت: رجلٌ منطلقٌ، لم يفد؛ لأنَّه لا يحتمل جهله؛ لأنَّ كلَّ عاقل يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل منطلق."[٥٧]؛ فالاتّصال بين النّاس هو الوظيفة الأساسية الكبرى للغة، ويتمثل في الاتّفاق بين المرسِل والمستقبِل على نظام رمزي مكوَّن من علامات لغوية، تختلف من لغة وأخرى، وهذه العلامات تتمثل في الكلام، قال ابن جنّي رحمه الله تعالى:" وذلك أنَّ الكلام إنّما وضع للفائدة, والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة, وإنَّما تُجْنَى من الجمل ومدارج القول."[٥٨]؛ لذلك حرص النحاة عند صياغة القواعد، حرصوا على مراعاة الفائدة وضرورة تحققها من الكلام؛ فوضعوا الضوابط والمعايير اللازمة لذلك، قال عبد القاهر:" اعلم أنَّ الكلام هو الذي يُعطي العلومَ منازلها، ويبيّن مراتبها، ويكشفُ عن صُوَرها، ويجني صنوفَ ثَمَرها، ويدلُّ على سرائرها، ويُبْرِزُ مكنون ضمائرها، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان، فلولاه لم تكن لتتعدَّى فوائدُ العلمِ عالِمَه، ولا صحَّ من العاقل أن يَفْتُق عن أزاهير العقلِ كمائمه، ... ولوقع الحيُّ الحسَّاس في مرتبةِ الجماد، ولكان الإدراك كالذي ينافيه من الأضداد،... وإذا كان هذا الوصفُ مقوّمَ ذاته وأخصَّ صِفاته، كان أشرف أنواعه ما كان فيه أجلى وأظهر، وبه أولى وأجدر، ... والألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلَّف ضرباً خاصًّا من التأليف، ويُعْمَد بها إلى وجه دونِ وجهٍ من التركيب والترتيب،..."[٥٩]

---

٥٧ شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ، ٢: ٩١٨.

٥٨ الخصائص، ٢: ٣٣٣.

٥٩ أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني(ت:٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبي فهر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، ١: ٣-٤.

إلى هنا لا وجود لمشكلة؛ حيث إن النحاة استقروا على أن الأصل في المبتدأ التعريفُ، والأصل في الخبر التنكيرُ، واستقروا كذلك على أن الأصل في اللغة أن يأتي الكلام مرتباً حسب قواعدهم، وأصل الترتيب في الجملة الاسمية، أن يأتي المبتدأ أولاً ثم يأتي بعده الخبر، هذا ما استقرّ عليه النحاة، ولا وجود معه لإشكالية لغوية، أما الإشكالية اللغوية فتظهر حين يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو النكرة الصالحة للابتداء، هنا وجد النحاة أنفسهم وبحكم الاحتكاك مع الواقع، وبحكم ما تقتضيه متطلبات المعنى أو البنية العميقة، وصولا إلى مقاصد في نفس المتكلم لا يمكن إيصالها للمتلقي إلا بتغيير ذلك النمط التقليدي للجملة، فوجدوا أنفسهم مضطرين إلى فرض أشكالٍ لغويةٍ تتصل بمقصد الإبانة، وهي غرض اللغة الرئيسي، ومقصدها الأسمى.

ومما ألجأ النحاة إلى تجاوز ما وضعوه من ثوابت، مسألةُ استواءِ المبتدأ والخبر في التعريف، هنا لجأ النحاة إلى ما وسموه بمصطلح (الرتبة)؛ وصولا للإبانة، ومَنْعِ ما من شأنه أن يُلبِس، أو يُوهِم؛ فإنّه متى زالت الفائدة أو التبست، صار الكلام رُكامًا من الألفاظ مرصوصا بعضه بجوار بعض دون فائدة، قال ابن السرّاج:" ... الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة، نحو: زيد أخوك, وأنت تريد أنه أخوه من النسب, وهذا ونحوه إنّما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أنّ له أخًا ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول له: أنت زيد أخوك, أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته, فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفاده المخاطب, فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنّما الفائدة في مجموعهما."[٦٠]، ولمّا كان قصدُ المتكلم إفهامَ المخاطبِ رسالته اللغوية، وجب عليه ترتيبها

٦٠ الأصول في النحو، ١: ٦٥، ٦٦.

ترتيبا دقيقًا، لا يَدَعُ معه للبْسِ سبيلًا، فالالتباس ممنوع أبداً؛ لمنافاته القصد من وضع اللغة.

وعند استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن الحاجة تكون واجبة لوجود وسيلة لغوية تسهم في ترابط أجزاء الجملة وتماسكها، ومن هنا لجأ النحاة إلى الرتبة، على اعتبار أنها إحدى الوسائل المهمة، حين لا يمكن تبيُن الموقع الإعرابي للاسم، وإلى أي الأبواب النحوية ينتمي؛ فالمبتدأ والخبر يشتركان في الرفع، فإذا ما استويا في التعريف، دعت الحاجة إلى وجود قرائنَ أخرى تتعاون مع قرينة الرفع لتحديد المعنى الخاص، ومن هذه القرائن الرتبة، ففي التركيب النحوي: أخي صديقي، لا وجود لقرينة لفظية أو معنوية تميز الخبر من المبتدأ، ومن هنا تكون الرتبة قرينة رئيسية دالة على الباب النحوي؛ حيث إن أمن اللبس يتوقف عليها، قال الدكتور تمّام حسّان رحمه الله تعالى:" وتقوم الرتبة في كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب, ... بل إن الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها، إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها, وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى, ونحو: أخي صديقي؛ إذ يتعيّن في موسى أن يكون فاعلًا, وفي أخي أن يكون مبتدأ, محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس, وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسية على الباب النحوي."[٦١]، ويقول في موضع آخر:" الرتبة قرينة لفظية, وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كلٍّ منهما من الآخر على معناه.[٦٢]

ويرى البحث ضرورة استعراض أوجه النقد النحوي التي دارت حول مسألة الرتبة بين المبتدأ والخبر، فإن استقرار النحاة على قواعد ثابتة في باب المبتدأ والخبر، لا يعني غلق باب النقود النحوية في مسائل كثيرة منه، وفي إطار حديثنا عن الرتبة بين المبتدأ والخبر، تظهر لنا مسألة التقديم والتأخير بينهما، وقد دار بين النُّحاة نقاش حولها، قال

٦١ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٢٠٨.
٦٢ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٩.

الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمروٌ، والجملة نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمروٌ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد والجملة."[٦٣]، واحتجَّ الكوفيون بعدم الجواز؛ لأن تقديم الخبر يؤدّي إلى القول بتقديم ضميرِ الاسم على ظاهره، وأما البصريون فاحتجوا بجواز التقديم؛ لورود ذلك كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم، فهذا سيبويه ينكر على الخليل استقباحه تقديم الخبر على المبتدأ، واصفا هذا الأمر بالعربي الجيد، قال سيبويه رحمه الله:" وزعم الخليل رحمه الله أنه يُستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدَّماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، ... وهذا عربي جيد؛ وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك."[٦٤]، ويعدّ ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله تعالى في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، هو عين مذهبه في التقديم والتأخير، فقد جوّز القول: زيدًا ضربتُ، قال:" فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ: ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ؛ لأنّك تريد أن تُعْمِلَه وتَحملَ عليه الاسمَ، كما كان الحدُّ: ضَربَ زيدٌ عمراً، حيث كان زيدٌ أوّلَ ما تشغَل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه، وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌ جيّد، كما كان ذلك عربيًّا جيّدًا، وذلك قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في: ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً وزيدٌ، فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمَتْه الهاءُ، وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنّه فى موضع منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو فى موضع هذا الذى بُنى على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت: عبدُ الله فنسبته له ثمّ

٦٣ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ١: ٥٦.
٦٤ الكتاب، ٢: ١٢٧.

بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء."[٦٥]، وعليه يتجلى لنا موافقة سيبويه على جواز التقديم والتأخير، وقال شارح الكتاب معقّبا على كلام المؤلف:" اعلم أن بناء الشيء على الشيء كثيرًا ما يدور في كلام سيبويه، ونحن نبينه، حتى تقف عليه من كلامه، ... فإذا قال: بنيت الاسم على الفعل، فمعناه: أنك جعلت الفعل عاملا في الاسم، كقولك: ضرب زيدٌ عمرًا، فـ(زيدٌ، وعمرٌو) مبنيان على الفعل، وكذلك لو قلت: عمرًا ضرب زيدٌ؛ لأن عمرًا – وإنْ كان مقدمًا– فالنية فيه التأخير، وإذا قال لك: بنيت الفعل على الاسم، فمعناه: أنك جعلت الفعل وما يتصل به خبرًا عن الاسم، وجعلت الاسم مبتدأ، كقولك: زيدٌ ضربتُه، فزيدٌ مبني عليه ضربته، ... **وجملة الأمر**: أن الذي حكمه أن يكون مؤخرًا مبنيٌّ على ما حكمه أن يكون مقدمًا، عمل في اللفظ أو لم يعمل، إذا كان أحدهما يحتاج إلى الآخر."[٦٦]

ولقد وافق المبرّدُ سيبويه الرأي فيما إذا كان الخبر نكرة والمبتدأ معرفة، لكنه لم يصرّح بالرأي فيما إذا استوى المبتدأ والخبر تعريفًا، قال صاحب المقتضب:" وَتقول: منطلقٌ زيدٌ، فَيجوز إِذا أردْت بمنطلقٍ التَّأْخِير؛ لِأَن زيدًا هُوَ الْمُبْتَدَأ، وَتقول على هَذَا: غُلَامٌ لَك عبدُ الله، وظريفان أَخَوَاك، وَحِسَانٌ قَوْمُك."[٦٧]، أمّا الشيخ خالد الأزهري فقد قيّد جواز تقديم الخبر على المبدأ إذا استويا تعريفًا، أو كانا نكرتين صالحتين، قيّد الجواز بوجود القرينة اللفظية أو المعنوية، قال رحمه الله تعالى:" ويجب تأخير الخبر في أربع مسائل: إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو نكرتين متساويين

---

٦٥ الكتاب، ١: ٨٠، ٨١.

٦٦ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت: ٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م، ١: ٣٧٢.

٦٧ المقتضب، ٤: ١٢٧.

في التخصيص، ولا قرينة تمييز أحدهما عن الآخر."[٦٨]، لكنه فصّل في المسألة ببيان المشهور من رأي النحاة، ورأي من جوّز على الإطلاق، أو بالتقييد، قال رحمه الله:" فالمعرفتان، نحو: زيدٌ أخوك، ... ، فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتّصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيدٌ أخوك: ولا يصح لك أن تقول: أخوك زيدٌ، (أي: بتقديم الخبر)، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيدٌ، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك، (على أن زيدًا هو الخبر)، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقا، وقيل: إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وإن تقدم، نحو: القائم زيد، وقيل: إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ، نحو: هذا زيدٌ، وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم، ..."[٦٩]

وكان ابن جنّي ممن جوّز التقديم، بل واعتبره مما تقبله العربية، قال:" والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، ... ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يجف عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة، ولا تعافه ولا تتبشعه ..."[٧٠]، وعنده جواز التقديم إذا كان المبتدأ نكرة، على اعتبار أنها أمر حادث، قال:" فاعلم إذًا أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث فتأمله وابحث عنه."[٧١]، وكان قد وطّأ بقوله:" ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة، وكان الخبر عنه ظرفًا، نحو قولهم: عندك مالٌ، وعليك دينٌ، وتحتك بساطان، ومعك ألفان، فهذه الأسماء كلُّها مرفوعةٌ بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلا أن مانعًا منع

٦٨ شرح التصريح على التوضيح، ١: ٢١٣.

٦٩ شرح التصريح على التوضيح، ١: ٢١٣.

٧٠ الخصائص، ١: ٢٩٨.

٧١ الخصائص، ١: ٣٠٠.

من ذلك حتى لا تقدمها عليها."[٧٢]، وقال في اللمع:" وَيجوز تَقْدِيم خبر الْمُبْتَدَأ عَلَيْهِ، تَقول: قَائِم زيد، وخلفك بكر، وَالتَّقْدِير: زيد قَائِم، وَبكر خَلفك، فَقُدِّم الخبران اتساعًا، وَفِيهِمَا ضمير؛ لِأَن النِّيَّة فيهمَا التَّأْخِير."[٧٣]، أمّا ابن الخبّاز فعنده منع تقديم الخبر على المبتدأ إذا استويا في الرتبة إلا بالقرينة، قال رحمه الله:" ... فإن كان مفردًا: لم يخل من أن يكون معرفة أو نكرة, فإن كان معرفة: كان المبتدأ معرفة؛ لأن الخبر لا يكون معرفة، والمبتدأ نكرة, وحينئذ لا يجوز تقديمه على المبتدأ, فإذا قلت: زيدٌ أخوك، لم يجز أن تقول: أخوك زيدٌ، معتقدا أنه خبر المبتدأ مقدم؛ لأنه صالح لأن يبتدأ به من أجل التعريف، ولو جعلته خبرًا لانقلب المعنى."[٧٤]، وأكثر النحاة على جواز التقديم في وجود القرينة اللفظية أو المعنوية، ومما استدلوا به قول الفرزدق (من الطويل):

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

قال الوقّاد:" ... بخلاف ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية، فالأول نحو: رجلٌ صالحٌ حاضرٌ، فإن القرينة اللفظية وهي الصفة، قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت، والثاني نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، فإن القرينة المعنوية، وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن: أبو يوسف مبتدأ؛ لأنه مشبه، وأبو حنيفة خبره؛ لأنه مشبه به تقدَّم أو تأخَّر، ... ، فإن قرينة التشبيه الحقيقي، قاضية بأن بني الأبناء مُشَبَّهون بالأبناء."[٧٥]، وممن جوّز ذلك من النحاة الزمخشري، حيث قال في مفصله:" ويجوز تقديم

---

٧٢ الخصائص، ١: ٣٠٠.

٧٣ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١: ٣٠، بدون.

٧٤ توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص ١١٦.

٧٥ شرح التصريح على التوضيح، ١: ٢١٤، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١: ٢٠٥، ٢٠٦، وشرح تسهيل الفوائد،

الخبر على المبتدأ، كقولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك."، وكقوله تعالى: {سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ} الجاثية ٢١، و{وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} البقرة ٦، والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا، وذلك قولك: "في الدار رجلٌ"."[٧٦]، وعقّب شارح المفصل بقوله:" يجوز تقديمُ خبرِ المبتدأ مفردًا كان أو جملةً، فمثالُ المفرد قولك: قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمرٌ، وقائمٌ خبرٌ عن زيد، وقد تقدّم عليه، وكذلك ذاهبٌ خبرٌ عن عمرو، ومثالُ الجملة: أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرٌو، فـ (أبوه) مبتدأٌ وقائمٌ خبرُه، والجملةُ في موضع الخبر عن زيد، وقد تقدّم عليه، وذهب الكوفيون..."[٧٧]، وإلى ذلك ذهب ابن عقيل، قال:" الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه."[٧٨]، وعليه نقول بأن الجمهور على جواز التقديم في حال استوائهما في التعريف، مع وجود القرينة، وقد منعه البعض مطلقا، ولا يرى البحث وجاهة في المنع.

مسألة هل يكون الخبر شبه جملة؟:

نعني بشبه الجملة هنا الظرف بنوعيه، وحرف الجر الأصلي مع مجروره، ولم يرد مصطلح شبه الجملة عند النحاة القدامى، وسميت بذلك لأنها مركبة كالجمل، فشبه

محمد بن عبد الله، ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ١: ٢٩٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ١: ١١٠٣.

٧٦ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ١: ٤٤.

٧٧ شرح المفصل، ١: ٢٣٥.

٧٨ شرح ابن عقيل، ١: ٢٢٧.

الجملة تتألف من كلمتين أو أكثر لفظًا أو تقديرًا، وتغني أحيانًا عن ذكر الجملة وتقوم مقامها.[٧٩]

وقد اختلف النحاة حول كون الخبر شبه جملة، هل هو على سبيل الحقيقة أم المجاز؟، فقال السيوطي:" رجَّح ابْن الْحَاجِب تبعا للزمخشري، والفارسي، تَقْدِير الْفِعْل؛ لِأَنَّهُ الأَصْل فِي الْعَمَل، ولتعينه فِي الصِّلَة، وَأجِيب بِالْفرقِ؛ فَإِنَّهُ فِي الصِّلَة وَاقع موقع الْجُمْلَة، وَفِي الْخَبَر وَاقع موقع الْمُفْرد، ثمَّ إِن قدَّرت اسْم الْفَاعِل كَانَ من قبيل الْخَبَر الْمُفْرد، وَإِن قدَّرت الْفِعْل كَانَ من قبيل الْجُمْلَة، فَلَا يخرج الْخَبَر عَن الْقسمَيْنِ، وَقيل: هُوَ قسم بِرَأْسِهِ مُطلقًا، وَعَلِيهِ ابْن السراج، وذهب ابْن كيسَان إِلَى أَن الْخَبَر فِي الْحَقِيقَة هُوَ الْعَامِل الْمَحْذُوف، وَأَن تَسْمِيَة الظّرْف خَبرا مجَازٌ، وَتَابعه ابْن مَالك ... وَذهب الْفَارِسِي، وَابْن جني إِلَى أَن الظّرْف هُوَ الْخَبَر حَقِيقَةً، وَأَن الْعَامِل صَار نسيا منسيا، وَأَجْمعُوا أَن الْقَوْلَيْنِ جاريان فِي عمله الرّفْع هَل هُوَ لَهُ حَقِيقَة أَو للمقدر..."[٨٠]، أمّا فيما يخصّ تحمُّل الظرف الواقع خبرًا للضمير، فقد انقسموا هل الضمير للظرف أم للمقدر، فقال السيوطي:" ... وَفِي تحمُّله الضَّمِير هَل هُوَ فِيهِ حَقِيقَة أَو فِي الْمُقدر وَالْأَكْثَرُونَ فِي الْمسَائِل الثَّلَاث على أَن الحكم للظرف حَقِيقَة الثَّالِثَة البصريون على أَن الظّرْف يتَحَمَّل ضمير الْمُبْتَدَأ كالمشتق سَوَاء تقدم أم تَأَخّر وَقَالَ الْفراء لَا ضمير فِيهِ إِلَّا إِذا تَأَخّر فَإِن تقدم فَلَا وَإِلَّا جَازَ أَن يُؤَكد ويعطف عَلَيْهِ ويبدل مِنْهُ كَمَا يفعل ذَلِك مَعَ التَّأْخِير..."[٨١]، وقد عدّ ابن السراج هذا النوع من الخبر، مما يحذف فيه الخبر، قال:" وخبر المبتدأ الذي هو الأول

٧٩ إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط٥، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ص ٢٧١.

٨٠ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١: ٣٧٦، بدون.

٨١ همع الهوامع، ١: ٣٧٦.

في المعنى على ضربين, فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو: زيد أخوك, وزيد قائم, وضرب يحذف منه الخبر, ويقوم مقامه ظرف له، ... والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما, كأنك قلت: زيد مستقر خلفك, وعمرو مستقر في الدار, ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال."[٨٢]

مسألة هل يقع الظرف خبرا مطلقا؟:

الظرف لغةً الوعاء، وهو نوعان: الأول: ظرف الزمان، والثاني: ظرف المكان، أمّا الزمان فهو: الاسم الدالّ على الزمان، الحامل لمعنى(في الظرفية)، نحو: سافرت يوم الخميس، أي: في يوم الخميس، أما المكان فهو: الاسم، الدال على المكان، الحامل لمعنى(في الظرفية)، وهما قسمان: مختصٌّ، ومبهمٌ، فاسم الزمان المختص هو: ما دالّ على مقدار معين محدود من الزمان، نحو: الشهر، والسنة، واليوم، والعام، والأسبوع، وأما المبهم فهو: ما دالّ على مقدار غير معين ولا محدود، نحو: اللحظة، والوقت، والزمان، والحين، أما ظرف المكان المختصُ فهو: ما له صورةٌ وحدودٌ محصورة، نحو: المسجد، والحديقة، والمنزل؛ وأما المبهم فهو: ما ليس له صورة ولا حدود محصورة، نحو: وراء، خلف، قدام، وأمام، ومدار الخلاف بين النحاة هو هل يخبر بالظرف مطلقا؟، اشترط الشيخ خالد الأزهري للإخبار بظرفي المكان والزمان تمامهما، قال:" ويقع الخبر ظرفا، نحو قوله تعالى:(وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) [الأنفال: ٤٢]، ومجرورا نحو قوله تعالى:(الْحَمْدُ لِلَّهِ ربّ العالمين) [الفاتحة: ٢]، وشرطهما أن يكونا تامَّين، فلا يجوز: زيد مكانا، ولا زيد بك؛ لعدم الفائدة..."[٨٣]، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك أيضا، قال[٨٤]:

---

٨٢ الأصول في النحو، ١: ٦٢- ٦٣.

٨٣ شرح التصريح على التوضيح، ١: ٢٠٦.

٨٤ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن المصري(ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ١: ٢١٣.

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

وعليه فاتّفاق النُّحاة على أن ظرف المكان يقع خبرًا عن الجثة (الذات) والمعنى معًا، فنقول: هند عندك، والعلم عندك، واتَّفقوا كذلك على أن ظرف الزمان يقع خبرًا عن المعنى دون الذات، فنقول: الصوم غدًا، والسفرُ اليومَ، واختلافهم حول وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الذّات أو الجثة، فلا نقول: خالد اليومَ أو غدًا؛ لعدم الفائدة، قال ابن هشام:" وَلَا يخبر بِالزَّمَانِ عَن الذَّات، وَاللَّيْلَة الْهلَال متأوَّلٌ."[٨٥]، وقيل:" وقول ابن هشام ألطف من كلام ابن مالك؛ لأن لفظة(جُثّة) يتصوَّر القارئ أو السَّامع أنّ ميتةً حوله، ثم إنه ما هو ذاك اللفظ الذي ترتاح له النفس." [٨٦]، فابن هشام يذهب إلى عدم جواز الإخبار بالزمان عن الذات، وأنه إذا وقع وجب التأويل، وهو ما ذهب إليه الشيخ خالد الأزهري؛ حيث قال:" والصحيح المنع مطلقا، وما ورد من ذلك فيؤول."[٨٧]، وهو اختيار الفارسي كذلك، أمّا ابن مالك فيذهب إلى جواز ذلك بدون تأويل، في حال الفائدة؛ لأن المقصود فهم المعنى، وإذا أفاد السياق فلا حاجة إلى تقدير، وهذا مذهب سهل، وهو مذهب البصريين، واختاره ابن الطراوة، فيكون قول العرب: الليلةَ الهلالُ، أو الهلالُ ليلة الاثنين، وما شابهه، عند ابن هشام مؤولا؛ لأنه لا يُجوّز الإخبار بالزمان عن الذات، وتقدير الكلام عنده: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، وعليه فإنّ المتفق عليه هو أنه متى أفاد سواء بتأويل أو بغير تأويل فإنه يقع خبرا عن الذات، والرأي الراجح هو ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن المقصود من الكلام الفائدة.[88]، وقد سرد محقق شرح ألفية ابن مالك تفصيلا رائعا للمسألة رأيت ذكره

٨٥ شرح قطر الندى وبل الصدى، ١: ١٢٠.

٨٦ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، السعودية، ط ١٤٣٤هـ، ١: ٤١٣.

٨٧ شرح التصريح على التوضيح، ١: ٢٠٨.

88 ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي(ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،

توضيحًا وبيانًا وزيادةَ فائدة، قال:" هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيينا واضحا، الأول: أن الاسم الذي يقع مبتدأ، إمّا أن يكون اسم معنى كـ(القتل، والأكل، والنوم)، وإما أن يكون اسم جثة كـ(زيد، والشمس، والهلال، والورد)، والظرف الذي يصح أن يقع خبرا، إمّا أن يكون اسم زمان كـ(يوم، وزمان، وشهر، ودهر)، وإما أن يكون اسم مكان كـ(عند، ولدى، وأمام، وخلف)، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسمَ جثة أم كان المخبر عنه اسمَ معنى، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى، فلما كان الغالب في هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة، أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقا، وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط، إعطاءً للجميع حكم الأغلب الأكثر، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقا، وبالزمان عن اسم المعنى مفيدٌ غالبا لا دائما، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الاخبار حينئذ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلا، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو: القتال زمانا، أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو: زيد مكانا، ونحو: القتال مكانا، لم يجز الإخبار، فالمدار إذن عند هذا الفريق على حصول الفائدة في الجميع، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد، وهذا هو السِّرُّ في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنَّصِّ عليها."[٨٩]، وهذا الكلام يعود بنا إلى خلاف النحاة في تحديدهم لمصطلح الكلام ومصطلح الجملة؛ حيث إنّ بعضهم لا فرق عندهم بين الكلام والجملة، وعلى رأس هذا الاتجاه ابن جنّي وعبد القاهر، وسار على نهجهم الزمخشري، قال ابن جنّي:" أمّا الكلام فكلُّ لفظ مستقلّ بنفسه, مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، ... فكلُّ كلامٍ قولٌ, وليس

القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م، ١: ٤٨٠، وشرح الأشموني، ١: ١٩١، والنحو الوافي، عباس حسن(ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط ١٤، ١: ٤٨٠، بدون.

٨٩ شرح ابن عقيل على الألفية، ١: ٢١٤.

كلُّ قولٍ كلامًا."[٩٠]، فابن جنّي يرى اتّفاقا بين المصطلحين – الجملة والكلام– في مدلول كلٍّ منهما، ويقول الزمخشري:" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، وتسمى الجملة."[٩١]، والأمر نفسه وجدناه عند المبرّد؛ حيث عرّف الجملة بقوله:" وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت: قَامَ زيد، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: الْقَائِم زيدُ."[٩٢]، ثم إن مصطلح الكلام عنده قريب من ذلك، قال:" فالابتداء نَحْو قَوْلك: زيدٌ، فَإِذا ذكرته فَإِنَّمَا تذكره للسامع ليتوقع مَا تخبره بِهِ عَنهُ، فَإِذا قلت: منطلقٌ أَو مَا أشبهه، صَحَّ معنى الْكَلَام، وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر؛ لِأَنَّهُ قد كَانَ يعرف زيدا كَمَا تعرفه، وَلَوْلَا ذَلِك لم تقل لَهُ زيد، ولكنت قَائِلا لَهُ: رجلٌ يُقَال لَهُ زيدٌ؛ فَلَمَّا كَانَ يعرف زيدا ويجهل مَا تخبره بِهِ عَنهُ أفدته الْخَبَر فصح الْكَلَام؛ لِأَن اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الِاسْم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئا، وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الْكَلَام."[٩٣]، ومن هنا فهمنا أنهما (الجملة والكلام) مصطلحان مترادفان، أما الرّضي فقد وجدناه يفرق بين الجملة والكلام ويفصل بينهما، قال:" والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، ... وأما الكلام فما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكلُّ كلام

٩٠ الخصائص، ١: ٣١ وما بعدها.

٩١ المفصل في صنعة الإعراب، أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٣.

٩٢ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد(ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ١: ٨.

٩٣ المقتضب، ٤: ١٢٦.

جملة، ولا ينعكس."[٩٤]، وهنا نلمح رفضا من الرضي الإستراباذي لترادف مصطلحي الجملة والكلام؛ حيث اعتمد على الناحية الشكلية أو البنائية في تعريفه للجملة، بينما اعتمد على الناحية الشكلية والدلالية في تعريفه للكلام، ووافقه في ذلك ابن هشام الأنصاري رحمه الله؛ حيث قال:" الْكَلَام هُوَ القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ، وَالْمرَاد بالفيد مَا دلّ على معنى يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ، وَالْجُمْلَة عبارَة عَن الْفِعْل وفاعله، نحو: قَامَ زيد، والمبتدأ وَخَبره، نحو: زيد قَائِم، وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَة أَحدهمَا، نَحْو: ضُرِب اللصُّ، وأ قائمٌ الزيدان، وَكَانَ زيدٌ قَائِما، وظننته قَائِما، وَبِهَذَا يظْهر لَك أَنَّهُمَا ليسَا مترادفين كَمَا يتوهمه كثير من النَّاس وَهُوَ ظَاهر قَول صَاحب الْمفصل؛ فَإِنَّهُ بعد أَن فرغ من حدّ الْكَلَام قَالَ: وَيُسمى جملَة، وَالصَّوَاب أَنَّهَا أَعمُّ مِنْهُ؛ إِذْ شَرطه الإفادة بِخِلَافِهَا، وَلِهَذَا تسمعهم يَقُولُونَ: جملَة الشَّرْط جملَة الْجَواب جملَة الصِّلَة، وكل ذَلِك لَيْسَ مُفِيدا فَلَيْسَ بِكَلَام."[٩٥]، وقد سبقهما سيبويه؛ حيث ركّز على الجانب التركيبي في الجملة دون المعنى، فالكلام عند سيبويه ينقسم من حيث المعنى على خمسة أقسام، قال فيما سمّاه(هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة):" فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، ..."[٩٦]، فيكون الكلام أعمَّ من الجملة؛ لأنه يشتمل على عدد من الجمل، أمّا ابن فارس وهو من علماء اللغة، فلم يتعرض لمصطلح الجملة صراحة، لكنه أشار إليه حين عرض تعريفين للكلام، ويمكن الحكم عليهما بمطابقتهما لمفهوم الجملة عند النحاة، قال ابن فارس عند

٩٤ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت:٦٨٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. حسن محمد الحفظي، د. يحيى بشير مصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، القسم الأول، ص ١٨.

٩٥ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص ٤٩٠.

٩٦ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر، الملقب سيبويه(ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ١: ٢٥، ٢٦.

حديثه عن باب القول فِي حقيقة الكلام:" زعم قوم أن: الكلام مَا سُمع وفُهم، وذلك قولنا: قام زيد، وذهب عَمْرو، وقال قوم: الكلام حروف مُؤلَّفة دالة عَلَى معنى، والقولان عندنا مُتقاربان؛ لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلاَّ بحروف مؤلَّفة تدل عَلَى معنى."[٩٧]

ولعلّ الجدل اللغوي بين النحاة حول تحديد مفهوم الجملة، هو أمر طبيعي، شأنه في ذلك شأن كثير من المسائل النّحوية النقدية التي ازدحمت بها كتب النحاة وأهل اللغة، وتعدّ تقسمات النحاة للجملة مجالا رحبا للمساجلات النقدية النحوية، لا مكان لها في بحثنا هذا؛ خشية الإطالة ورغبة في تركيز أدوات البحث فيما جاء في بعض مسائل الخبر، وليس في كلّ ما يتعلق به.

مسألة تقدير المحذوف في الخبر شبه الجملة:

قال أبو زيد المَكُّودي[٩٨]:" من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجملة، ... كائن أو استقرَّ، فإذا قلت: زيد عندك، أو زيد فى الدار، فالتقدير: زيد كائن أو مستقرٌّ عندك، وزيد كان أو استقرَّ عندك، ... واختار الناظم تقديره بالمفرد، ولذلك قدَّمه، ووجْهُه أن أصل الخبر الإفراد، واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل؛ لأنه أصل فى العمل."[٩٩]، وقد عرفنا فيما سبق أن خلاف النحاة تمثَّل في الإخبار بظرف الزمان عن الجثة أو الذات، في نحو قولهم: الهلالُ الليلةَ، والرطبُ شهري ربيع،

٩٧ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسين(ت: ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ١: ٤٧.

٩٨ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي، إمام النحاة في زمانه، وأعلمهم باللغة، ينسب إلى قبيلة بني مكود، وهي إحدى قبائل هوارة الذين مستقرهم فيما بين فاس وتازة بالمغرب، كان ملما بالنحو العربي، إذ درس كتاب سيبويه، وله شرح ألفية ابن مالك، وكتب أخرى نافعة.

٩٩ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت: ٦٧٢هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي(ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م، ١: ٤٩.

واليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ، ومذهب جمهور البصريين على تقدير مضاف، وبه قال الفارسي، أي: طلوع الهلال، ووجود الرطب، وشرب خمر؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنّما هو عن معنى لا جثة، ومن هنا جاز، وذهب بعض النحاة إلى عدم تقدير مضاف، للشبه بأسماء المعني؛ لحدوثها وقتا بعد وقت.[١٠٠]

مسألة تعدد الخبر:

ينقسم النحاة أمام مسألة تعدد الخبر إلى فريقين: الأول: يجوّز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، والثاني: يمنع تعدد الخبر، وإن وجد يقدر مبتدأ لكل خبر، وحجة المجوّزين للتعدد هي أن المبتدأ جمع ذا وذا، قال سيبويه:" وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: ...، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرًا لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين، وقال الله عزّ وجلّ:(كَلَّا إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةً لِلشَّوَى) المعارج ١٥، ١٦، ... ، وسمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه:

مَنْ يكُ ذا بَثٍّ فهذا بَتِّي مُقَيِّظ مُصَيَّف مُشَتِّي"[١٠١]

فَبَتِّي: خبر المبتدأ الذي هو هذا، ومصيف: خبر ثان، ومقيظ: خبر ثالث، ومشتي: خبر رابع، وإذا جاز أن يكون له أَرْبَعَةُ أخبار جاز أن يكون له خَبَران.[١٠٢]، وأشار ابن السراج إلى أن هذا ما ذهب إليه البصريون، قال:" وهذا عند البصريين: من

١٠٠ شرح ابن عقيل، ١: ٢١٣، وما بعدها، وشرح الأشموني، ١: ١٩١، وشرح التصريح على التوضيح، ١: ٢٠٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ١: ٢٩٧، وضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ١: ٢٠٢، وشرح ابن الناظم على الألفية، ١: ٧٩.

١٠١ الكتاب، ٢: ٨٣، ٨٤.

١٠٢ الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٥٩٦.

باب: حلوٌ حامضٌ, أي: قد جمع أنه مقيظ، وأنه مصيف، مشتي، ففيه هذه الخلال."[١٠٣]، هذا وقد جوّز الزمخشريُ التعددَ صراحة دون قيد أو شرط، قال:" وقد يجيئ للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولك: هذا حلوٌ حامضٌ، وقوله تعالى:(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) البروج ١٤، ١٥، ١٦،."[١٠٤]، وأردف ابن يعيش شارحا:" يجوز أن يكون للمبتدأ الواحدِ خبران، وأكثرُ من ذلك؛ كما قد يكون له أوصافٌ متعدّدةٌ، فتقول: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، تريد أنّه قد جمع بين الطعْمَيْن، كأنّك قلت: هذا مُزٌّ"، فالخبرُ وإن كان متعدّدًا من جهة اللفظ، فهو غيرُ متعدّد من جهة المعنى؛ لأن المراد أنه جامع للطعمَيْن، وهو خبرٌ واحدٌ، وتقول: هذا قائم قاعدٌ، على معنَى: راكعٍ، ..."[١٠٥] وذهب صاحب حاشية الصّبّان غلى الجواز، قال:" وأخبروا باثنين أو بأكثر عن مبتدأ "واحد"؛ لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر، ثم تعدد الخبر على ضربين الأول: تعدد في اللفظ والمعنى، كـ(هم سراة شعراء)، ونحو: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) البروج: ١٤، ..."[١٠٦]، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى ما ذهب إليه الصبان بقوله أن تعدد الخبر نوعان، قال:" تعدد الخبر على ضربين: أحدهما: تعدد في اللفظ والمعنى، نحو: زيدٌ كاتبٌ حاسبٌ، ... والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى ،كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، بمعنى: مز."[١٠٧]، أمّا في شرح تسهيل الفوائد فقد فصّل في

---

١٠٣ الأصول في النحو، ١: ١٥٥.

١٠٤ المفصل، ص ٤٦.

١٠٥ شرح المفصل، ١: ٢٤٩.

١٠٦ حاشية الصبان، ١: ٣٢٦.

١٠٧ شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١: ٣٧٣، بدون تاريخ، وتوضيح المقاصد والمسالك، ١: ٤٩٠، وأوضح المسالك، ١: ٢٠٥.

مسألة تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، والتعدد عنده على ثلاثة صور، قال:" تعدد الخبر على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه، كقوله تعالى: (وهو الغفورُ الودودُ ...)، ... ، ومثله قول الشاعر(من الطويل):

ينامُ بإحدى مُقْلتَيْه ويَتَّقي بأخرى المنايا فهو يَقْظانُ نائم

وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار، والثاني: أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة، كقولك: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب، ومنه قول الشاعر(من المتقارب):

يداك يدٌ خيرُها يُرْتَجى وأُخرى لأعدائها غائظة

أو لتعدد المخبر عنه حكما، كقوله تعالى:(اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَاد) الحديد ٢٠، وكقول الشاعر(من البسيط):

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يدركُه والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميل

والثالث: أن يتعدد لفظا دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ، كقولك: هذا حامضٌ حلوٌ، بمعنى مُزٌّ، وكقولك: هو أعسرُ أيسر، بمعنى: أضبط، أي: عامل بكلتا يديه."[١٠٨]، وقد عقّب رحمه الله تعالى بقوله:" فما كان من النوع الأول صح أن يقال: فيه خبران وثلاثة بحسب عدده، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازا؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع، ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف، بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف، وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف

١٠٨ شرح تسهيل الفوائد، ١: ٣٢٦، ٣٢٧، وينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٣١ هـ- ٢٠١٠م، ١: ٥٤٠.

بعض كلمة على بعض، وقد أجاز العطف أبو علي، فعنده أن قول القائل: هذا حلوٌ وحامضٌ جائز، وليس كذلك، لما ذكرته."[١٠٩]، وقد منع أبو حيّان الفصل بين الخبرين، ومنع كذلك تقدمهما على المبتدأ، فقال:" قد يرد للمبتدأ خبران فصاعدًا، قالوا: هذا حلوٌ حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ، ... ، وهذان الخبران وقعا جميعًا خبرًا للمبتدأ لمتشابهتهما الجمل، فلا يجوز الفصل بينهما ولا تقدمهما على المبتدأ عند الأكثرين ..."[١١٠]

وقال الشاطبي:" ... وقد يكون من هذا قوله: {إِنّها لَظَى. نَزّاعَةً لِلشّوَى} المعارج ١٥، ١٦، على عَدِّ: {تَدْعُو مَنْ أَدْبَر وَتَوَلَّى} المعارج ١٧، خبرًا ثالثًا، وحين أخبر الناظمُ عن العرب أنهم فعلوا ذلك، وأتى بمثال من غير ما سمع، دلّ على أن ذلك غير موقوف على السماع وأنه قياس، وذلك مستقيم؛ فإنه كذلك عند النحويين، ولما أطلق القول في الخبرين فصاعدًا، وعلم من قصده بالتمثيل أنه يُبِين عدم الانقياد لمذهب ابن الطراوة وابن عصفور، كان تمثيله مطلقا في غير ذلك القصد، ... أما وقوعهما مفردين فلا إشكال فيه، ... وأما وقوعهما جملتين، أو أحدهما فيمكن؛ قال ابن الحاج: أكثر ما ورد ذلك في المفردات، وذلك أن الجملة يجوز فيها أَنْ تقدّر في موضع الحال، ومن ذلك قولُ الله تعالى: {الله لَا إِلَه إِلّا هُوَ الحىُّ القَيُّومُ، لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ، لَهُ ما في السّمَواتِ وَمَا فِى الأَرْضِ} البقرة ٢٥٥، ومثلُ هذا الظرفُ والمجرور إذا قُلْتَ: زيد عند زيدٍ مكان عمرو، وزيد عندك في الدار، وما أشبه ذلك، هذا كلّه سائغ قياسًا، وصالح الدخول تحت إطلاق التمثيل، فلا إشكال (فيه) إلا في مسألة واحدة، وهى إذا كان أحدُ الخبرين إنشائيا، نحو: أين زيد قائم؟ فإنه لا يجوز أن يكون (أين، وقائم) معا خبرين عن زيد، وكذلك ما كان

---

١٠٩ شرح تسهيل الفوائد، ١: ٣٢٧.

١١٠ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي(ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٤: ٩٢.

مثله، ... فعلى هذا يشكل كلامُ الناظمِ في إطلاق التمثيل، إلا أن يُجَابَ عن ذلك بِأَنْ ترك ذكر ذلك اتكالًا على أن تقدير جمعهما في خبرٍ واحدٍ غيرُ متأتٍّ، كما تأَتّى في جميع ما تقدّم، إذ لابُدّ من الخبرين أن يُؤْتَى بهما على معنى الاجتماع في خبر واحدٍ كما مَرّ، وذلك غير جائز مع كون أحدهما إنشائيًا."[١١١]

الخاتمة وأهم النتائج:

ها أنا ذا قد وصلت بفضل الله تعالى وتوفيقه، وتيسيره، وعونه، إلى خاتمة هذا البحث الذي تناولت فيه بعض المسائل التي تخص الخبر في ضوء النقد النحوي، بيّنت فيما عرضته منها ما دار بين النحاة من آراء، ونقود وترجيحات، على اعتبار أن النقد جانب من جوانب عناية العرب الأوائل بلغتهم، وهو وسيلة من الوسائل التي اتّخذوها للحفاظ على لغتهم من شائبة اللحن، ووصولا إلى سلامة اللغة ونقائها، ورفعة شأنها.

وقد تبين من الدراسة أن صلة العرب بالنقد قديمة متأصلة؛ فارتباط العرب بلغتهم، ومجهوداتهم في الحفاظ عليها، أمر لا ينكره ذو عقل رشيد، وكان نزول القرآن الكريم باللغة العربية سببا أصيلا في زيادة ذلك الارتباط، وكان سببا في اشتداد حفاوتهم بها؛ وصولا إلى فهم القرآن والوقوف على دقائقه وإعجازه، فهذا الحدث العظيم قد وصل بهذه اللغة إلى مصاف القدسية، وقد توصّل البحث إلى نتائجَ منها:

– النقد النحوي علم يتجه إلى تمييز رديء النحو من جيده؛ فهو تبيينٌ أو كشفُ مسألة نحوية ما من جهة موافقة القياس من مخالفته، وهو بذلك يتماشى مع المعنى اللغوي للنقد؛ حيث إنه يعني الجدل والمناقشة.

---

١١١ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.، ٢: ١٣٣– ١٣٥.

– يمكن القول إنّ أقرب تعريف للنقد في الاصطلاح هو أنه فن تقويم الأعمال الأدبية والفنيّة وتحليلها تحليلًا قائمًا على أساس علمي، أو هو الفحص العلمي للنصوص الأدبية من حيث: المصدر والصحة والنشأة.

– لا بد للناقد على وجه العموم أن يتميز بالموضوعية، والتحفظ في أحكامه، وأن يكون دقيقًا عند إصدار آرائه وترجيحاته؛ فالناقد الذي تصدر أحكامه على غير قاعدة، غالبا ما تكون أحكاما متسرعة، تعرِّض صاحبها إلى انتقادات كثيرة، فيقع فريسة في براثن المتخصصين.

– لا يعيب الناقد النحوي أبدا أن يكون متحفظا في أحكامه، خاصة إذا لم يكن لديه اليقين الثابت في المسألة موضوع النقد، وحبذا أن يتصف بالحصافة اللغوية، فيتغلب على عجزه في الوصول إلى الرأي الراجح باستخدام عبارات التورية التي لا يظهر معها عجزه صراحة، من نحو: لا أدري لها مخرجا، أو: لا أعرف وجها نحويا، او: لا أعلم أحدا ذكر ذلك وغيرها من العبارات التي تحفظ للناقد النحوي ماء وجهه؛ فهذا خير وأفضل من أن يدّعي لنفسه المعرفة على غير دراية، فيعرض نفسه للنقد والتجريح.

– النقودات النحوية لم تكن اعتباطية المنهج، بل اتّبع أصحابها منهجا دقيقا، يعتمد على الأصول النحوية المستقر عليها وهي: السماع المتمثل في القرآن وقراءاته وعلومه، والحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب شعره ونثره، والقياس والإجماع، وغير ذلك من تلك الأصول.

– النقد النحويّ مرتبط بتعدد أوجه الإعراب المحتملة؛ إذ لو لم يُذكَرْ للمسألة النحوية المحددة إلا وجهٌ نحويٌّ واحدٌ لكان هذا الوجه لازمًا، دون أن يُوصَفَ برجحان أو ضعف أو رفض أو غير ذلك من مصطلحات النقد النحويّ، وكذلك لما حصلت المفاضلة بين الوجوه النحوية المحتملة؛ فالناقد النحوي مهمته أن يمارس عملية نقد هذه الوجوه، فيطلق على كلّ واحد منها حكمًا نقديًا معينًا، مما ينتج عنه ثراء لغوي يعود بالنفع على الباحثين والدارسين في كافة مجالات اللغة.

– قدّم البحثُ عرضًا تنظيريا لظاهرة النقد اللغويّ عمومًا، والنقد النحويّ على وجه الخصوص، وأكّد على أن النحو العربي مازال يجد صداه في خارج الوطن العربي، وعلى الرغم من ذلك فقد وجد كثيرا من المنكرين له بالداخل، ومهما يكن من أمر فإن محاولات تنقية النحو التي ظهرت عند البعض، لتعدُّ البنات الأولى للدراسات النقدية النحوية فيما بعد، والتي أسست لظاهرة النقد النحوي، ولا يدّعي الباحث في ذلك سبقًا، بل إنه تبعا لجهودات كثيرة سبقته؛ وهي الحقيقة التي أكّد عليها الدكتور صابر بكر أبو السعود في كتابه (في نقد النحو العربي).

– يوكد البحث على أن مجال النقد النحوي مازال بحاجة إلى كثير من الدراسات التي تدافع عن النحو العربي، وتبرز دور السابقين في الحفاظ عليه؛ حيث إنه لم يعرض لعلم من علوم العربية ما عرض للنحو العربي من نقد، وقد دخل المجال غيرُ المتخصصين فيه، لذلك كالوا له بميزان غير العادل، وأغفلوا الجهود المثمرة التي خلّفها النحاة على مرِّ الزمان، فالمجال رحبٌ فسيح.

المصادر والمراجع:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني(ت:٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبي فهر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون.

إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط٥، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت: ١٤٠٣هـ)، دار اليمامة، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ٤ ، ١٤١٥ هـ.

الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدّين بن محمد الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، تحق: سعيد الأفغاني، مطبوعات الجامعة السورية، دمشق، ط ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه(الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس(ت: نحو ٤٠٠هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٨، ٢٠٠٣م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، بدون تاريخ.

التأنيث في اللغة العربية، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي(ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون تاريخ.

تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبَّاز، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن عليّ المرادي(ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبَّان(ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي(ت: ٦٠٩هـ)، المحقق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ(ت: ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.

دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

الدّمقس المفتِل النحو وتضافر العلوم، د. وحيد الدين طاهر، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٢٠م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن المصري(ت: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت: ٦٨٦هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠ م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني(ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، السعودية، ط ١٤٣٤هـ.

شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي(ت: ٦١٦هـ)، المحقق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، بدون.

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: حسن محمد الحفظي، يحيى بشير مصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص ١١٧.

شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، السعودية، ط١، بدون تاريخ.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت: ٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت: ٦٧٢هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي(ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن علي، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسين(ت: ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني(ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

في النقد اللغوي، الأستاذ: علي النجدي ناصف، بحث منشور بمجلة رسالة الإسلام، مطبعة أحمد علي مخيمر، القاهرة، ط ١٩٨٥م، العدد الثاني.

في نقد النحو العربي، د. صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١٩٨٨م.

الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر الإسنوي(ت:٦٤٦هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر، الملقب سيبويه(ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور(ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي(ت: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت: ٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بدون.

المرقصات والمطربات، أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي(ت: ٦٨٥هـ)،تحقيق: د. محمد حسين المهداوي، د. عدنان محمد آل طعمة، دار الفرات للثقافة والإعلام، العراق، ط ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

المستدرك على الصحيحين، أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع(ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي(ت: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

المعجم الوسيط، مجمع اللغة بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة، القاهرة، بدون.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

المفصل في صنعة الإعراب، أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت:٧٩٠هـ)، تحقيق مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد(ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

مقدمة في النحو، خلف بن حيّان الأحمر البصري(ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ط ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.

مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت: ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٣٤هـ- ٢٠٠٩م.

من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(ت: ١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون.

النحو الوافي، عباس حسن(ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط ١٤، د.ت.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري(ت:١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١٩٩٧م.

نقد الشعر، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج (ت: ٣٣٧هـ)، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ.

النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، سيف الدين شاكر نوري، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالي، العراق، ط ٢٠٠٦م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بدون.

formations of predicate in Arabic grammar, an applied study of grammatical criticism

Abstract:

Criticism in general is not strange in the field of humanities. Where we hardly find a science or an art that has been devoid of a critical appearance or a critical tendency in one or more of its aspects; This is due to the need of these sciences for the method of criticism, as a best approach in identifying weaknesses and imbalances, and working to correct or avoid them, and this is the case in all sciences, including linguistic studies.

It is worth mentioning that grammatical rule is the most important criteria for criticism capable of evaluating language texts and criticizing them. Hence, grammatical criticism has become one of the terms that became popular in the modern Arabic lesson, as in modern grammatical theories, especially those concerned with linguistics, text coherence, etc., and most of the meanings of criticism focusing on language about discussion, balancing, argumentation, examination, judgment, and distinguishing good from bad.

Despite the attention on the subject of linguistic and grammatical criticism in particular, the concept of criticism idiomatically was not defined by many critics and scholars, and from here many of them emphasized on the difficulty of defining it accurately, but it can be said that criticism is the art of evaluating literary and artistic works. Analyze it scientifically.

The discussion was the result of the influence of the culture that came to the Arab tongue, so the grammarians were affected by the Aristotelian controversy, and the Sophistical style, and they pay attention to science of speech, and they used to confront opinion with the argument, and despite that, we affirm the statement that

criticism among the Arabs was instinctive, stemming from their understanding and intuition.

Criticism is generally divided into three types: literary criticism, linguistic criticism, and grammatical criticism. As for grammatical criticism - the subject of the research - it is concerned with the comments and criticisms directed by the critic of Arabic grammar and its methodology.

The research was limited to the critical attitudes that addressed the news of its types in Arabic grammar, presenting the opinions of grammarians of different sects, and follow the correct opinion when there was a need for that, and it was clear to the researcher the need for criticism to be objective and impartial, away from fanaticism and following passion.

Keywords: Formation, predicate, criticism, syntax, linguistic studies, application, theories.